



التَّيَّانُ
لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ
وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ
الْعَصِيَّانِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

التَّبَيُّانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَّانِ

إعداد

أ.د. حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْأَمِينِ،
وعلى آله وصحبه أجمعين، وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:
فإنَّ الله - وله الحمد من قبل ومن بعد أجرى العادة - لحكمة
بالغة - أن يتبلي عباده بوقوع الفتن بشتى أصنافها؛ ليميز الصادق من
الكاذب والمتبع لشرعه من المتبع لهواه، والله كما قدر الفتن وأسبابها
وابتلى بها وعدّب من ابتلاه بها وهو غير ظالم ﷺ فإنه قدر النّجاة
وأسبابها، فمن شاء أن يجعله من عباده لإحدى المنزلتين ألهمه إياها
وجعل مدخله ومخرجه إليها؛ كلّ ذلك ليعلم العباد أنّ إلى الله العطاء
والمنع وبيده الضرّ والنّفع وإليه المنتهى؛ فيفروا إليه بالتمسك بشرعه
وسنة نبيه ﷺ بدل أن يستشرفوا للفتن ويستنجدوا بوسائل الكفّار، فيكون
حالهم كالمستجير من الرمضاء بالنّار.

وقد قام أعداء الدّين بتصدير ما يُسمّى بـ«وسائل الضّغط والتّغيير»
إلى المسلمين، وهذه الوسائل وإن كانت ليست بشيء عند كلّ ذي لبّ
ولكن أعداء الله ظنّوا بالمسلمين ظنّاً فصدّقوا على كثير من المسلمين
ظنّهم؛ إذ تلقّفوا هذه الوسائل وعلّقوا عليها آمالهم في الإصلاح.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وقد أثبتت التجارب العمليّة في ظلّ هذا الواقع السّياسيّ في القرن الرابع عشر للهجرة، القرن الذي يمكن أن يُطلق عليه (قرن الثّورات)!)، ولا سيما في عالمنا الإسلاميّ أثبتت هذه التجارب حقيقة هذه الوسائل، فلم تزد المسلمين على مرّ الأيام إلا رَهَقًا فانتَهت بمجتمعات كانت غنيّة إلى الفقر، ومجتمعات كانت آمنة إلى القلاقل والفتن، ولمّا كان الدّين - عقيدةً ومنهجاً - هو الملجأ الآمن والملاذ الكامل للبشريّة في كلّ زمان ومكان، المخبر عمّا يؤول إليه أمر البشر قوةً وضعفًا في كلّ طريق يسلكونه فيريحهم من الفتن والمحن والقلاقل، كان هو الميزان والمرجع لتحليل هذا الواقع وتصنيف هذا الفكر الدّخيل، ويكون مردّ النّظر في الكتاب والسّنة إلى ورثة الأنبياء وهم أهل العلم الرّاسخون الذين يردّون المشابهات إلى المحكّمات والفروع إلى الأصول فيستنبطون أحكام الأمور المشكّلة والحوادث النازلة - وليس مردّ النّظر فيهما إلى سفهاء الأحلام من ورثة الخوارج المارقين الذين مبتدأ أمرهم الاعتراض على خاتم الأنبياء ﷺ ومنتهاه اتّباع المسيح الدّجال.

وقد هال الأعداء ذلك الانتشار للإسلام وأرعبهم ذلك التماسك الصّلب والترابط المتين بين المسلمين، على اختلاف أعراقهم ولغاتهم وبلدانهم، وعرفوا أن تماسكهم وترابطهم قائمٌ على أساس العقيدة الواحدة، والأخوة الإيمانية، وتأمّلوا طويلاً في ذلك الطّود البشريّ الراسخ المنيع، حتى أوحت لهم شياطينهم أن يعمدوا إلى تفتيته بوسائل خبيثة، ضمن خطّة مرسومة ماكرة، فبدأوا يصدّرونها إلى بلاد المسلمين، بعدما

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

جَرَّبُوهَا وَذَاقُوا وَيَلَاتُهَا، كَلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لِإِجْهَاضِ صَحْوَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَدْمِيرِ كِيَانِهِمْ^(١).

وَإِنَّ مِنْ أخطرِ أَسَالِيبِ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ الْمَعَاصِرَةِ - وَهِيَ كَثِيرَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ - مَا يَدَسُّونَهُ مِنْ أَفْكَارٍ وَمَفَاهِيمٍ مُتَطَرِّفَةٍ فِي أَوْسَاطِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا يُوغِلُونَهُ فِي صَفْوَفِهِمْ مِنْ أَشْخَاصٍ هُمْ مِنْ أَبْنَاءِ جِلْدَتِهِمْ؛ لِيَزَيَّنُوا لَهُمْ تَلْكَمَ الْفِتَنِ وَيَجْرُونَهُمْ إِلَى مَوَاجِهَاتٍ عَشْوَائِيَّةٍ مَعَ أَوْلِيَاءِ أُمُورِهِمْ وَمَعَ حُكُومَاتِهِمْ: كَالِإِضْرَابَاتِ وَالِاعْتِصَامَاتِ بِالْأَمَاكِنِ الْعَامَّةِ وَالْمَسِيرَاتِ وَالْمَظَاهِرَاتِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُصْطَلِحَاتِ هَذَا الْقَامُوسِ السِّيَاسِيِّ عِنْدَ الْغَرِيبِينَ وَنَحْوِهِمْ، وَالتَّنَائِجِ الْوَحِيمَةِ لِهَذِهِ الْمَوَاجِهَاتِ مَعْلُومَةٌ لَدَيْهِمْ، فَيُحَارِبُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارَ الْإِسْلَامَ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى يَدِ أَبْنَائِهِ - وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ! -.

وحتى لا يلتبس الحقُّ بالباطل، ويختلط العسلُ بالسُّمِّ الزُّعَافِ، جَاءَ هَذَا الْبَحْثُ الْوَجِيزُ لِبَيَانِ صُورَةٍ مِنَ الصُّورِ الْمَعَاصِرَةِ لِتَلْكَمِ الْمَفَاهِيمِ وَبَيَانِ أَثَرِهَا وَسَبِيلِ تَلَاْفِيهَا - حَيْثُ ظَنَّ أَصْحَابُهَا أَنَّهَا وَسِيلَةٌ لِإِصْلَاحِ وَبِنَاءِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ وَسِيلَةٌ لِإِسْوَادِ وَهْدَمِ -، وَذَلِكَ بِالمِشَارَكَةِ وَالِإِدْلَافِ بِهَذَا الْبَحْثِ الْمُحْكَمِ الَّذِي قُدِّمَ فِي «مَوْتَمَرِ الْإِصْلَاحِ وَالتَّغْيِيرِ» الَّذِي أَقَامَتْهُ وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِدَوْلَةِ الْكُوَيْتِ بِتَارِيخِ ٢/رَبِيعِ الْأَوَّلِ/١٤٣٤هـ الْمَوْافِقِ ١٤/١/٢٠١٣م، وَقَدْ أُجْرِيَتْ فِيهِ بَعْضُ التَّعْدِيلَاتِ وَالِإِضْفَافَاتِ. وَالْهَدَفُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ هُوَ إِضْوَاحُ حُكْمِ

(١) انظر: أجنحة المكر الثلاثة، للميداني (ص ٣٠٨)، تحذير الشَّباب من فتنة الخروج والمظاهرات والإرهاب ص ١١.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

الشَّرْعُ فِي الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْأَسَالِيْبِ كَالْمَسِيرَاتِ، ثُمَّ الْحِيلُولَةُ دُونَ أَنْ يَصْبَحَ أَبْنَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَدًا طَيِّعَةً لِأَعْدَاءِ اللَّهِ ضِدَّ حَاكِمِهِمُ الْمُسْلِمِ وَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

*** خُطَّةُ الْبَحْثِ:**

وَقَدْ جَاءَ الْبَحْثُ مُكَوَّنًا مِنْ مَقْدَمَةٍ وَتَمْهِيدٍ وَثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ وَخَاتَمَةٍ وَفَهَارِسَ:

الْمَقْدَمَةُ وَاشْتَمَلَتْ عَلَى نُبْذَةٍ حَوْلَ حَقِيقَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي الْوَاقِعِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَبْعَادِهَا.

التَّمْهِيدُ: وَفِيهِ بَيَانٌ لِأَصْلِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَوْلِيِ الْأَمْرِ، وَتَعْرِيفٌ بِالْمَظَاهِرَاتِ وَالْأَلْفَاظِ ذَاتِ الصَّلَةِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: وَجُوبُ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَوْلِيِ الْأَمْرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْمَظَاهِرَاتِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ: ، الْمَسِيرَةُ، الْاِعْتِصَامُ، الْمَهْرَجَانَاتُ، الْإِضْرَابُ، وَسَائِلُ الْاِحْتِجَاجِ وَالتَّغْيِيرِ، الْعَصِيَانُ الْمَدْنِي.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: عِلَاقَةُ الْمَظَاهِرَاتِ بِعَمَلِ الْخَوَارِجِ وَعَمَلِ الْبِغَاةِ.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: التَّكْيِيفُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَظَاهِرَاتِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ لِلْمَظَاهِرَاتِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: أَدَلَّةُ الْمَانِعِينَ لِلْمَظَاهِرَاتِ.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: شَبَهَاتُ الْمَخَالِفِينَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ.



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

المبحث الثالث: البدائل الإسلامية عن المظاهرات ونحوها من وسائل الضغط والتغيير المعاصرة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس، وتشتمل على:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

هذا فما كان فيه من صوابٍ فمن الله تعالى، وما كان فيه من زللٍ
فمنِّي ومن الشَّيطان.
والله أسأل أن ينفعَ به عموم المسلمين؛ إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وكتب: أ.د. حمد بن محمد الهاجريّ

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيّة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

١٩/ صفر/ ١٤٣٤ هـ الموافق ١/١/ ٢٠١٣ م



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

التمهيد:

وفيه بيان لأصل السَّمْعِ والطَّاعَةِ لوليِّ الأمرِ، وتعريف بالمظاهرات

والألفاظ ذات الصَّلَةِ، وتحتها أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لوليِّ الأمرِ في غير معصية:

وردت نصوص كثيرة تدلُّ على وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لأئمة المسلمين برَّهم وفاجرهم، ما لم يأمرُوا بمعصية الله، كما تواترت الثَّقُولُ عن العلماء في بيان هذا الأصل الكبير، فأجمعوا على وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لولاة الأمر من المسلمين - وإن جاروا وفسقوا- في غير معصية الله، وهو أحد الأصول التي باين أهل السُّنَّةِ والجماعة بها أهل البدع والأهواء^(١).

قال النَّووي رحمته الله: «أجمع العلماء على وجوبها - أي طاعة الأُمراء - في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية. نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون»^(٢).

وهذا الإجماع مبني على النصوص الشرعية الواضحة التي تواترت بذلك، ومنها ما يأتي:

١ - قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣).

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٤-١٥٣، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٩-٣٨٢، المحرر الوجيز ٥٨٨-٥٨٧/٢، بدائع الصنائع ٩٩/٧-١٠٠، المغني ٢٣٧/١٢-٢٣٨، الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٥-١٦٨، شرح النووي على مسلم ٢٢٢/١٢-٢٣٠، تفسير القرآن العظيم ٨١٧/٢-٨١٩، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧٠/٢٨، ١٢/٣٥، فتح الباري ٤٠/١٣-٤١، ١٣٠-١٣٢، السيل الجرار ٥١٤/٤، معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة ٧١-٨٢.

(٢) شرح النووي على مسلم ٢٢٢/١٢-٢٢٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ٥٩.



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

قال ابن كثير: والظاهر والله أعلم أنها عامّة في كلّ أولي الأمر من الأمراء والعلماء^(١).

٢ - عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «على المرء المسلم السَّمْع والطَّاعة فيما أحبَّ وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٢).

٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عليك السَّمْع والطَّاعة، في عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ»^(٣).
والأثر: الاستئثار والاختصاص بأمر الدنيا عليكم. والمراد: تجب طاعة ولاة الأمور فيما يشقّ وتكرهه النفوس، وإن اختصَّ الأمراء بالدُّنيا ولم يعطوكم حقّكم، فاسمعوا وأطيعوا في غير معصية^(٤).

٤ - عن علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه رضي الله عنه: قال: سألت سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا نبي الله! رأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقّهم ويمنعوننا حقّنا؛ فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله؟ فأعرض عنه ثم سأله في الثانية أوفي الثالثة؟ فجذبه الأشعث ابن قيس، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا

(١) تفسير القرآن العظيم ٨١٧/٢-٨١٨.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب السَّمْع والطَّاعة للإمام ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٤)، وصحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتخريمها في المعصية، برقم (١٨٣٩).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتخريمها في المعصية، برقم (١٨٣٦).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم ٢٢٥/١٢.



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وعليكم ما حملتم»^(١).

والمعنى أن الله تعالى حمّل الولاة وأوجب عليهم العدل بين الناس، فإذا لم يقيموه، أثموا، وحمّل الرعية السَّمْع والطَّاعة لهم، فإن قاموا بذلك أُثِّبوا عليه، وإلا أثموا^(٢).

٥- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثْرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا ذَلِكَ؟ قَالَ: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ»^(٣).

قال شيخ الإسلام رحمته الله: «فأمر مع ذكره لظلمهم بالصبر وإعطاء حقوقهم وطلب المظلوم حقه من الله ولم يأذن للمظلوم المبغي عليه بقتال الباغي في مثل هذه الصور التي يكون القتال فيها فتنة»^(٤)

٦ - عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَتَحَنُّ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وِرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ، وَلَا يَسْتَنْوَنَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب في طاعة الأُمراء وإن منَعوا الحُقُوقَ، برقم (١٨٤٦).

(٢) معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة ص ٧٦.

(٣) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم (٣٦٠٣)، وصحيح

مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول، برقم (١٨٤٣).

(٤) الاستقامة ٣٥/١.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»^(١).

٧- عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبّونهم ويحبّونكم، ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله! أفلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: «لا، ما أقاموا فيكم الصّلاة، وإذا رأيتم من ولا تكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة»^(٢).

٨ - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السّمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله؛ قال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»^(٣).

٩ - عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلنا يا رسول الله: لا نسألك عن طاعة من اتقى، ولكن من فعل وفعل - فذكر الشرّ - فقال: «اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا»^(٤).

(١) صحيح مسلم: كتابُ الإمارة، بابُ الأمرِ بلزومِ الجماعةِ عندَ ظهورِ الفتنِ وتحذيرِ الدعاةِ إلى الكفر، برقم (١٨٤٧).

(٢) صحيح مسلم: كتابُ الإمارة، بابُ خيارِ الأئمةِ وشرارهم، برقم (١٨٥٥).

(٣) صحيح البخاري: كتابُ الفتنِ، بابُ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتْرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا»، برقم (٧٠٥٦)، وصحيح مسلم: كتابُ الإمارة، بابُ وجوبِ طاعةِ الأُمراءِ في غيرِ معصيةٍ، وتخريمها في المعصية، برقم (١٧٠٩).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في السنة ٥٠٨/٢ برقم (١٠٦٩) وصححه الألباني في تحقيقه له في ظلال الجنة.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « فطاعة الله ورسوله واجبة على كلِّ أحدٍ؛ وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمرِ لله فَأَجْرُهُ على الله، ومن كان لا يُطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال؛ فإن أعطوه أطاعهم؛ وإن منعوه عصاهم: فما له في الآخرة من خلاق» ^(١).

فهذه الأدلّة صريحة في وجوب الطّاعة في غير المعصية، لأنّ الله سبحانه أمر بالطّاعة لأولي الأمر في غير معصيته، واقترن بهذا الأمر قرائن تدلّ على أن الطّلب طلب جازم فتكون طاعة الحاكم فرضاً ولو كان ظالماً ^(٢)، ولو كان فاسقاً، ولو كان يأكل أموال النّاس بالباطل، فإن طاعته في غير معصية واجبة، لأن الأدلّة مطلقة غير مقيدة، فتبقى على إطلاقها.

ويجدر التّنبيه في هذا المقام أن العلماء لم يستثنوا من وجوب الطّاعة للحاكم شيئاً، إلا حالاً واحداً وهو الأمر بالمعصية، فإذا أمر الحاكم بمعصية فلا طاعة له فيها ^(٣)؛ لأن ذلك قد جاء استثناءً بالنّص، قال الحافظ ابن حجر في شرح قوله رحمه الله: « فإذا أمر بمعصية فلا سمع

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦/٣٥-١٧.

(٢) قال الحسن البصري عن الأمراء في عصره: « هم يلون من أمورنا خمساً: الجمعة والجماعة والعيد والثغور والحدود والله ما يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وظلموا».

(٣) أي: في المعصية فقط، ويبقى وجوب طاعته في غيرها، وهذا تقييد للإطلاق الذي يتوهمه البعض من دعاء الخروج على أئمة الجور في نحو قوله رحمه الله: « فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، وقد ورد التّنصيص على هذا التّقييد في صحيح مسلم برقم (١٨٤٤) عن عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه حيث سئل عمّن يأمر بمعصية الله من ولاة الأمر؛ فأجاب بقوله: «أطعه في طاعة الله، وأعصه في معصية الله» فأهل السنّة يعصون الإمام الجائر فيما يأمرهم به من المعصية فقط، وأهل البدعة من الخوارج يعصونه مطلقاً.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

ولا طاعة» قال: أي لا يجب ذلك، بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع^(١)، وقال ابن القيم: «من أطاع ولاة الأمر في معصية الله كان عاصياً وإن ذلك لا يُمَهَّدُ له عُذْرًا عند الله بل إثم المعصية لاحتقُّ به»^(٢).

وليتأكد حكم وجوب السَّمع والطَّاعة لوليّ الأمر ولزوم هذا الواجب للرعيّة لأبدٍ من دفع بعض الشُّبه التي يثيرها المبتدعة للتّنصّل من هذا الواجب:

الشبهة الأولى: زعمهم أنّ السَّمع والطَّاعة إنما هو حقٌّ من له الإمامة

العُظمى العامّة لجميع المسلمين:

ولكشف هذه الشُّبهة ينبغي بيان المراد بـ: وليّ الأمر:

هناك عدّة ألفاظ تدلّ على معنى واحد وهي الخليفة والإمام وأمير المؤمنين، وهناك نصوص في شروط مَنْ يتولّى أمر المسلمين ونصوص أُخرى قد يُتوهّم البعض أنها معارضة لتلك الأولى، كالنصوص المبيّنة أنّ الخلافة في قريش والنصوص الأمرة بالسَّمع والطَّاعة ولو تأمّر على المسلمين عبداً حبشي كأنّ رأسه زبيبة؛ فهذا فيه الحكم عند خروج الخلافة عن قريش بل عن العرب عامّة. ولكن كلّ ذلك عند أهل العلم فيه مراعاة الأحوال والمصلحة ودفع المفسدة الكبرى بارتكاب المفسدة الصُّغرى ممّا فيه مراعاة المقاصد الشرعيّة التي تقصّر عن

(١) فتح الباري ١٣/١٢٣.

(٢) عون المعبود ومعه حاشية ابن القيم تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته ٧/، ٢٠٨، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢٠١٥ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

دَرَكَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُقُولِ بِدُونِ إِرْشَادِ الشَّارِعِ. فَجَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِأَكْمَلِ الْأَوْصَافِ وَالشَّرُوطِ فِي حَقِّ وَلِيِّ الْأَمْرِ كَشَرَفِ النَّسَبِ الْمَتَمَثِّلِ فِي شَرَطِ الْقَرَشِيَّةِ، وَشَرَطِ الْأَعْلَمِيَّةِ وَالْأَفْضَلِيَّةِ فِي الدِّينِ وَالتَّقْوَى وَنَحْوِهَا مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهَا أَكْمَلُ دَرَجَاتِ الْمَصْلُحَةِ لِلْأُمَّةِ، فَإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الشَّرُوطِ لِأَيِّ سَبَبٍ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ أَرْشَدَتْ لِتَحْصِيلِ الْمُمْكِنِ مِنَ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْأَثَدِّ مِنَ الْمَفَاسِدِ حَتَّى أَوْجِبَتْ طَاعَةَ الْعَبْدِ الْحَبَشِيِّ كَمَا أَوْجِبَتْ طَاعَةَ أُمَّةِ الْجُورِ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ؛ فَتَرُكُ شَرَطِ النَّسَبِ وَالْفَضْلِ فِي الدِّينِ دَفْعاً لِمَفْسَدَةِ التَّنَازُعِ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا. فَكُلُّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَرَدَتْ النُّصُوصُ بِتَسْمِيَتِهِمْ وَوَلَاةِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِمْ فِي شَرَفِ النَّسَبِ وَفِي الدِّينِ وَالتَّقْوَى وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَتَجِبُ لَهُ الْحُقُوقُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحُقُوقِ.

قال ابن خلدون في بيانه لمعنى منصب الخلافة والإمامة والذي يُفهم منه تعريف من يتولّى هذا المنصب : «وإذ قد بينّا حقيقة هذا المنصب وأنّه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، تُسمّى خلافة وإمامة، والقائم به خليفة وإماماً»^(١)

(١) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر تأليف عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون ص: ٢٣٩، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

هذا وقد كان للمسلمين خليفة وأمير وإمام واحد، واستمرَّ الأمرُ على هذه الحال إلى أن حدثت الانقسامات في الدولة الإسلاميَّة، وذلك من عهد بعيد فبعد ظهور بني العباس وزوال حُكم الأمويين، هرب بقاياهم من العباسيِّين، وأسَّس عبد الرحمن الدَّاخل الأمويُّ أمارته بالأندلس واستقلَّ بها عن الدولة العباسيَّة، ومن ذلك العهد لم يزل بالعالم الإسلاميِّ أكثر من وليٍّ أمر إلى عصرنا، وكان أهل العلم في كلِّ بلدٍ يرون شرعيَّة ولاية كلِّ واحدٍ منهم في نطاق سيطرته ويقومون بأداء حقوقه الشرعيَّة عليهم؛ فهذا التَّعدُّد في ولاة الأمر على بلاد المسلمين لم يذهب بشرعيَّة ولايتهم عند أهل العلم وإن لم تكن لواحدٍ منهم الولاية العامَّة على جميع المسلمين. وقد ردَّ أهل العلم على مَنْ أراد تعطيل حقوق ولاة الأمر بدعوى أن لا إمامة عامة فلا سمع ولا طاعة إلا لمن له ولاية عامَّة، ومن أقوالهم في ذلك:

١- قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله: «الأئمة مجتمعون من كل مذهب، على أن من تغلَّب على بلدٍ أو بلدان، له حكمُ الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأنَّ الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»^(١).

(١) الدرر السنية في الأجوبة التجدية لعلماء نجد الأعلام (٥/٩)، جمع عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٢- قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله: «وأودُّ أن أنبه هنا على خطأ ما أورده الكاتب في بحثه في الفصل الثالث المعنون بقوله: كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، وما صرَّح به الكاتب من أن زماننا هذا ليس فيه جماعة ولا إمام.

وسبب هذا الخطأ فهمُ الكاتب أن الجماعة لا تكون جماعة، والإمام لا يكون إماماً تجب طاعته على وفق أمر الله ورسوله، ويؤدَّى له من الحقوق ما أمرت به الشريعة إلا إذا كان إماماً عاماً لكل المسلمين، لا يشدُّ منهم أحد من بلاد المسلمين.

والأمر خلاف ذلك، فإنه متى تمَّ الأمر لشخص مسلم في بلد ما عن طريق البيعة أو الغلبة والقهر، وقام بتحكيم الشريعة وتنفيذ أوامرها ونواهيها، وإقامة حدودها، فقد انعقدت إمامته، ووجب طاعته، والجماعة التي تحت سلطانه جماعة إسلامية، لا يحلُّ الخروج عليه، ولا نزع اليد من طاعته إلا إذا رأت كفرًا بواحاً. ومثل هذا كثير في تاريخ المسلمين، فقد انعقدت الخلافة للعباسيين في المشرق، وللأمويين في الأندلس، وكلُّ منهم إمام على من تحت يده، وجماعته جماعة إسلامية، وكذا الحال في عصرنا هذا من تعدد الحكومات، فالحكومة الإسلامية وجماعتها جماعة إسلامية ما دامت ملتزمة بتنفيذ أحكام الإسلام وتحكيم شريعة الله، ولا يُخلُّ بذلك وجود المعاصي...»^(١).

(١) وهي فتوى صادرة بتاريخ ١٣/١/١٤٠٢هـ، مثبته في كتاب «حكم العمل الجماعي» = في الإسلام» لعبد الله السبت، بتقديم الشيخ صالح الفوزان. (ص ٣٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٣- قال الشيخ محمد العثيمين رحمته الله: «الإمامة العامة انقرضت من أزمنة متطاولة، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «اسمعوا وأطيعوا ولو تأمر عليكم عبد حبشي»، فإذا تأمر إنسان على جهةٍ ما، صار بمنزلة الإمام العام، وصار قوله نافذاً، وأمره مطاعاً، ومن عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه والأمة الإسلامية بدأت تتفرق، فابن الزبير في الحجاز، وبنو مروان في الشام، والمختار بن عبيد وغيره في العراق، فتفرقت الأمة، وما زال أئمة الإسلام يدينون بالولاء والطاعة لمن تأمر على ناحيتهم، وإن لم تكن له الخلافة العامة»^(١).

وقال أيضاً: «لو قلنا: إنه لا تثبت الإمامة ولا تجب طاعة ولاية الأمور الذين في كلِّ صُفْعٍ من الأرض ما بقي للناس الآن أئمة، فالإمامة العظمى واجبة بقدر الإمكان. لكن إذا لم يمكن كوقتنا الحاضر وما قبله بأزمانٍ كثيرة فكل من تولّى على جهة فهو إمامهم»^(٢).

وقال رحمته الله: «عمل المسلمين منذ أزمنة متطاولة على أن من استولى على ناحية من النواحي، وصار له الكلمة العليا فيها، فهو إمام فيها، وقد نص على ذلك العلماء مثل صاحب سبل السلام»^(٣).

فهؤلاء أعلام أهل السُّنَّة المعاصرون يبيّنون ما كان عليه علماء المسلمين من أزمانٍ وموقفهم من هذه المسألة، فما يتذرّع به خوارج العصر من عدم وجوب السَّمع والطَّاعة إلا لمن له ولاية عامّة إنما هو

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٩/٨).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص ٦٦٩).

(٣) الشرح الممتع (٦/٨).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

انعكاس لسفاهة أحلام مُنظِّريهم وإعراضهم عن دلالة الكتاب والسُّنة وإجماع علماء الأُمَّة ونزوعٌ منهم إلى مذهب جاهلية العرب التي لا تعرف السَّمع والطَّاعة.

فكلٌّ مَنْ تَوَلَّى أمرَ المسلمين في حِرَاسَةِ الدِّينِ وسياسةِ الدُّنيا به، من برٍّ أو فاجرٍ، سواءً كانت له الخلافةُ العامةُ على جميعِ بلادِ المسلمين أو بعضها؛ ثبت له حقُّ السَّمعِ والطَّاعةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: يظنُّ بعضُ النَّاسِ أن أداءَ الرَّعِيَّةِ لحقوقِ وليِّ الأمرِ موقوفٌ على قيامه بأداءِ واجباته على أكملِّ الوجوه وكونه كاملَ العدالة؛ ويتوهَّمون أنه إذا ظلم وجار وأخلَّ بشيءٍ من واجباته فلا سمعَ له ولا طاعة، وهذا خلاف ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة والإجماع من لزوم حقِّه ولو جارَ وظلَّم ما لم يصل إلى الكفر المخرج من المِلَّةِ.

وهذه الواجبات والحقوق تأت في مواضع مجملَةٌ وفي مواضع مفصَّلة، وذلك سواء كان في النصوص أو في كلام العلماء.

فمن المواضع التي أُجْمِلَتْ فيها الواجبات ما جاء من قول الماوردي: «الإِمَامَةُ مَوْضُوعَةٌ لِخِلَافَةِ النَّبُوءَةِ فِي حِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَّاسَةِ الدُّنْيَا»^(١)؛ فأجمل واجبات الإمام في أمرين هما:

حِرَاسَةُ الدِّينِ، وسياسةِ الدُّنْيَا بالدِّينِ. ثمَّ ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ مُتَأَخَّرٍ تَفْصِيلَ واجبات الإمام فقال: «وَالَّذِي يَلْزِمُهُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ عَشْرَةٌ أَشْيَاءَ:

(١) الأحكام السُّلْطَانِيَّةُ تَأَلِيفُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاورِدِيِّ، ص ١٥، دار الحديث القاهرة، بدون تاريخ النشر.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

أَحَدُهَا: حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أَصُولِهِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَإِنْ نَجِمَ مُبْتَدِعٌ أَوْ زَاغَ ذُو شُبْهَةٍ عَنْهُ، أَوْ ضَحَّ لَهُ الْحُجَّةَ، وَبَيَّنَّ لَهُ الصَّوَابَ، وَأَخَذَهُ بِمَا يُلْزِمُهُ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ؛ لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنْ خَلَلٍ، وَالْأُمَّةُ مَمْنُوعَةً مِنْ زَلَلٍ.

الثَّانِي: تَنْفِيذُ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُتَشَاكِرِينَ، وَقَطْعُ الْخِصَامِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ حَتَّى تَعُمَّ النِّصْفَةُ، فَلَا يَتَعَدَّى ظَالِمٌ، وَلَا يَضْعُفُ مَظْلُومٌ.

الثَّالِثُ: حِمَايَةُ الْبَيْضَةِ وَالذَّبُّ عَنِ الْحَرِيمِ؛ لِيَتَصَرَّفَ النَّاسُ فِي الْمَعَايِشِ، وَيَتَنَشَّرُوا فِي الْأَسْفَارِ آمِنِينَ مِنْ تَغْرِيرِ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ.

الرَّابِعُ: إِقَامَةُ الْحُدُودِ؛ لِتُصَانَ مَحَارِمُ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْإِثْتِهَآكِ، وَتُحْفَظَ حُقُوقُ عِبَادِهِ مِنْ إِتْلَافٍ وَاسْتِهْلَآكٍ.

وَالْخَامِسُ: تَحْصِينُ الثُّغُورِ بِالْعُدَّةِ الْمَانِعَةِ وَالْقُوَّةِ الدَّافِعَةِ حَتَّى لَا تَظْفَرَ الْأَعْدَاءُ بِغِرَّةٍ يَتَهَكُّونَ فِيهَا مُحَرَّمًا، أَوْ يَسْفِكُونَ فِيهَا لِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ دَمًا.

وَالسَّادِسُ: جِهَادٌ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يُسْلِمَ أَوْ يَدْخُلَ فِي الدِّمَّةِ؛ لِيَقَامَ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي إِظْهَارِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

وَالسَّابِعُ: جِبَايَةُ الْفَيِّءِ وَالصَّدَقَاتِ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ نَصًّا وَاجْتِهَادًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عَسْفٍ.

وَالثَّامِنُ: تَقْدِيرُ الْعَطَايَا وَمَا يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا تَقْتِيرٍ، وَدَفْعُهُ فِي وَقْتٍ لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ.

التبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

التَّاسِعُ: اسْتِكْفَاءُ الْأَمْنَاءِ وَتَقْلِيدُ النَّصَحَاءِ فِيمَا يُفَوِّضُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَعْمَالِ وَيَكْلُهُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَمْوَالِ؛ لِتَكُونَ الْأَعْمَالُ بِالْكَفَاءَةِ مَضْبُوتَةً، وَالْأَمْوَالُ بِالْأَمْنَاءِ مَحْفُوظَةً.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَبْشَرَ بِنَفْسِهِ مُشَارَفَةَ الْأُمُورِ، وَتَصَفَّحَ الْأَحْوَالِ؛ لِيَنْهَضَ بِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَحِرَاسَةِ الْمِلَّةِ، وَلَا يَعْوَّلَ عَلَى التَّفْوِيضِ تَشَاغُلًا بِلَذَّةٍ أَوْ عِبَادَةٍ، فَقَدْ يَحُونُ الْأَمِينُ وَيَعُشُّ^(١)

وعبارات العلماء عن واجبات الإمام تختلف في الإجمال والتفصيل على حسب المقام، ولكنها تتفق ولا تختلف اختلاف تضاد. وقيام الرعيّة بأداء حقوق الراعي مُعينٌ له على القيام بهذه الواجبات التي تتحقّق بها مصالح الرعيّة وتكُمّل.

وأما حقوق ولي الأمر على رعيّته فكذلك تأتي مجمّلة ومفصّلة:

فمن الإجمال قول الماوردي: « وَإِذَا قَامَ الْإِمَامُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حُقُوقِ الْأُمَّةِ، فَقَدْ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ، وَوَجَبَ لَهُ عَلَيْهِمْ حَقَّانِ: الطَّاعَةُ وَالنُّصْرَةُ^(٢) ».

ومن التفصيل في حقوق وليّ الأمر قول الشيخ حافظ الحكمي رحمته الله:
« والواجب لهم - أي ولاة الأمور -: النَّصِيحَةُ بِمَوَالِيَتِهِمْ عَلَى الْحَقِّ وَطَاعَتِهِمْ

(١) المصدر السابق ص ٤٠، ويُنظر أيضاً غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي عبد الملك ابن عبد الله الجويني، إمام الحرمين، تحقيق عبد العظيم الديب، النَّاشِرُ: = مكتبة إمام الحرمين، ط ٢٠١٤ هـ، والسِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ص ٦، طبعة وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربيّة السعوديّة، ط ١٤١٨ هـ.

(٢) الأحكام السُّلْطَانِيَّةُ لِلْمَاوَرِدِيِّ ص ٤٢، وينظر: السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ لشيخ الإسلام ص ٦-٧.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

فيه وأمرهم به، وتذكيرهم برفق والصَّلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصَّدقات إليهم، والصَّبْر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج بالسَّيف عليهم ما لم يُظهروا كفرًا بواحا، وألَّا يُغروا بالثَّناء عليهم، وأن يُدعى لهم بالصَّلاح والتَّوفيق»^(١).

القيام بواجب السَّمْع والطَّاعة لا يتنافى مع واجب الاحتساب على وليِّ الأمر:

قد جاء في النصوص السَّابقة الواردة في الاستلال على وجوب السَّمْع والطَّاعة لوليِّ الأمر، ورد فيها أنّ وليِّ الأمر قد يقع في مخالفات شرعيّة مختلفة وورد فيها أيضاً الموقف الشرعيّ للرعيّة تجاه وليِّ أمرهم في حال تلبّسه بهذه المخالفات على اختلاف أنواعها وتفاوت درجاتها، وهذه النصوص فيها إبطال مذهب الرافضة القائلين بعصمة الأئمّة وأن لا اعتراض عليهم بحال، كما فيها إبطال مذهب الخوارج الذين يوجبون الخروج على أئمّة الجور، فمما ورد في النصوص السَّابقة: قوله ﷺ: «إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، وقوله: «وأثرة عليك»، وقوله ﷺ: «إنّها ستكون بعدي أثرة وأمور تُتكررنها»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْنَا ذَلِكَ؟ قَالَ: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ»، وقوله ﷺ: «يكون بعدي أئمّة لا يهتدون بهدائي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»، ثم قال ﷺ: «تسمع وتطيع للأمر، وإن

(١) أعلام السنّة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة تأليف الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، ص ١١٤-١١٥، دار الزّاحم- الرياض، ط ١٤٢٦هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَأْلُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ». وقوله: «وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله! أفلا نناذبهم بالسَّيف؟ فقال: «لا، ما أقاموا فيكم الصَّلَاةَ، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة». وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وآله فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السَّمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله؛ قال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». فذكر من مخالفتهم: أمرهم الرعيّة بالمعصية، واختصاصهم بالدنيا دون الرعية، ومنع الرعيّة حقّها، واتصافهم بالشرّ وبغض رعيّتهم ولعنّها، وارتكاب الأمور المكروهة والمحرمّة شرعاً، وغيرها من المنكرات التي لا تصل إلى الكفر البواح، فكان التّوجيه التّبويّ بعدم طاعتهم في المعصية وطاعتهم فيما عداها، وأداء حقّ الإمام وسؤال الله حقّهم، وكرهية أعمالهم المُحرّمّة مع عدم نزع اليد من طاعتهم، وعدم منازعة الأمر أهله. أما إذا وصلت مخالفتهم إلى الكفر البواح والرّدّة بأسبابها المختلفة فعندئذٍ فقد زال عنهم الحقّ في تولّي أمر المسلمين ولا سلطان لهم عليهم؛ لأنهم ليسوا من المسلمين ولا سلطان للكافر على المسلمين؛ فيجب الخروج عليهم وعزلهم مع القدرة.

ومن حقّ وليّ الأمر على رعيّته مناصحتهم له عند وقوعه في مخالفة شرعية، وذلك داخل في نصرته كما في التفسير النبويّ لنصرة

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

الأخ الظالم في حديث «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»^(١)؛ فُنُصْرَةُ الظَّالِمِ تكون بحجزه عن ظلمه بتعريفه إن كان جاهلاً أو تذكيره إن كان غافلاً أو بوعظه وتخويفه بالله إن كان عالماً لكن اتَّبَعَ هَوَاهُ وَشَهْوَتَهُ.

ووردت النُّصُوصُ فِي وَجُوبِ مَنَاصِحَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِي صِفَةِ مَنَاصِحَتِهِ، فَمِمَّا وَرَدَ فِي وَجُوبِهَا عَنِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(٢) قَالَ النُّوويُّ فِي بَيَانِهِ لِمَعْنَى النَّصِيحَةِ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَمَعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْحَقِّ وَطَاعَتُهُمْ فِيهِ وَأَمْرُهُمْ بِهِ وَتَنْبِيهِمْ وَتَذَكِيرُهُمْ بِرَفْقٍ وَلُطْفٍ وَإِعْلَامُهُمْ بِمَا عَقَلُوا عَنْهُ وَلَمْ يَبْلُغُهُمْ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ وَتَرْكُ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ وَتَأَلُّفِ قُلُوبِ النَّاسِ لِطَاعَتِهِمْ قَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمِنَ النَّصِيحَةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ وَالْجِهَادُ مَعَهُمْ وَأَدَاءُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ وَتَرْكُ الْخُرُوجِ بِالسَّيْفِ عَلَيْهِمْ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُمْ حَيْفٌ أَوْ سُوءٌ عِشْرَةٌ وَأَنْ لَا يُعَرَّوْا بِالشَّنَاءِ الْكَاذِبِ عَلَيْهِمْ وَأَنْ يُدْعَى لَهُمْ بِالصَّلَاحِ^(٣).

وَمِنَ النَّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي صِفَةِ النَّصِيحَةِ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ مَا رَوَاهُ عِيَاضُ بْنُ عَنَمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ، فَلَا يُبْدِي لَهُ عِلَانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذَ بِيَدِهِ، فَيَخْلُوَ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا»^(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَضَبِ، بَابُ: أَعْنُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، بِرَقْمِ (٢٤٤٣).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، بِرَقْمِ (٥٥).

(٣) الْمُنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ لِأَبِي زَكْرِيَا مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ شَرَفِ النَّوويِّ (٣٨/٢-٣٩)، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوتَ، ط ٢ ١٣٩٢ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ «^(١) فففيه أن الطريقة الشرعية في أي ناصح لأي سلطان أنها الإسرار وعدم النصح علانية، وذلك لما يؤدي إليه الإعلان من مفسد في حق الناصح من عدم قبول نصحه والبطش به، وفي حق المنصوح له بذهاب هيئته في أعين الناس، وعناده، وفي العامة بتفريق قلوبهم عن ولاة أمرهم، وغير ذلك من المفسد التي يذكرها أهل العلم.

والإسرار بالنصيحة لولي الأمر هي طريقة الصحابة والتابعين وعموم أئمة الهدى عملاً بالتوجيه النبوي ومن ذلك ما روي عن أسامة بن زيد، قال: قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: أترون أنني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه،...»^(٢)

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «قد كلمته ما دون أن أفتح باباً» أي: كلمته فيما أشرتُم إليه لكن على سبيل المصلحة والأدب في السرِّ بغير أن يكون في كلامي ما يثير فتنة أو نحوها،...، وقال عياض مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك بل يتلطف به وينصحه سراً فذلك أجدر بالقبول^(٣).

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٩/٢٤) برقم (١٥٣٣٣)، وقال المحقق: صحيح لغيره دون قوله: من أراد أن ينصح لسلطان بأمر.. فحسن لغيره.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعل، وينهى عن المنكر ويفعله، برقم (٢٩٨٩).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٣/٥١-٥٢).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وقال الشيخ ابن باز تعليقاً على أثر أسامة هذا: لمّا فتح الخوارج الجهّال باب الشرِّ في زمان عثمان رضي الله عنه، وأنكروا على عثمان رضي الله عنه علناً عظّمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين عليٍّ ومعاوية، وقُتل عثمان وعليٌّ رضي الله عنهما بأسباب ذلك وقُتل جمٌّ كثير من الصّحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلنيِّ وذكُر العيوب علناً حتى أبغض الكثيرون من النَّاسُ وليَّ أمرهم وقتلوه»^(١).

وقال أئمة الدّعوة: « وأما ما قد يقع من ولاة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا تُوجب الكُفر والخروج من الإسلام فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعيِّ برفقٍ، واتباع ما عليه السلف الصّالح، من عدم التّشنيع في المجالس ومجامع النَّاسِ، واعتقاد أنّ ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلطٌ فاحشٌ، وجَهْلٌ ظاهر، لا يَعْلَمُ صاحِبُهُ ما يترتّب عليه من المفاصد العظام في الدّين والدُّنيا، كما يعرف ذلك من نور اللّهُ قلبه وعرف طريقة السلف الصّالح وأئمة الدّين»^(٢).

فإذا كان هذا في إعلان الشخص الواحد بالتّصيحة وفي المجالس والمجامع المعروفة في تلك الأزمان، فالأمر أعظم في هذه الأزمان إذ ما يقال على المنبر يصل الآفاق من خلال وسائل الإعلام الحديثة وما يُسمّى بوسائل التّواصل الاجتماعيِّ ممّا هو غايةٌ في الإعلان والإشاعة.

(١) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله جمع محمد بن سعد الشّويعر.
(٢) الدرر السّنيّة في الأجوبة النّجديّة لعلماء نجد الأعلام، جمع وتحقيق عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، ط ٦ ١٤١٧ هـ.

المطلب الثاني: تعريف المظاهرات لغةً واصطلاحاً:

المظاهرة عند أهل اللغة:

المظاهرة أو التَّظَاهِرُ مُفَاعَلَةٌ وَتَفَاعُلٌ مِنَ الظُّهُورِ، وَهُوَ يَأْتِي فِي اللُّغَةِ لَعَدَّةٍ مَعَانِي مِنْهَا: الْعُلُوُّ، وَالْإِرْتِفَاعُ، وَالْعَوْنُ، وَالْغَلْبَةُ، وَالظَّفَرُ، وَالْبَيَانُ وَالْوَضُوحُ وَالْإِعْلَانُ وَالتَّجْمُهُرُ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَنْدَرِجَ كُلُّهَا فِي مَعْنَيْنِ وَهُمَا: الْقُوَّةُ وَالْبُرُوزُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَعْجَمِهِ^(١). فَاَلْمَظَاهِرَةُ هِيَ الْاجْتِمَاعُ وَالتَّعَاوُنُ وَالتَّعَاوُضُ عَلَى أَمْرٍ مَا يُعْطِي الْقُوَّةَ وَالْغَلْبَةَ وَيُخْرِجُ الْأَمْرَ مِنْ خَلْفِ السِّتَارِ وَحِيْزِ الْخَفَاءِ إِلَى شَهَادَةِ الْأَعْيَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٢) أَي: وَإِنْ تَعَاوَضَا وَتَعَاوَنَا فِي الْغِيْرَةِ عَلَيْهِ مِنْكُمْ وَإِفْشَاءَ سِرِّهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَتَوَلَّى نَصْرَهُ، وَكَذَلِكَ جِبْرِيلُ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَنْ يَعْذَمَ نَاصِرًا يَنْصُرُهُ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا أَعْوَانٌ يُظَاهِرُونَهُ^(٣).

المظاهرة في الاصطلاح السياسي المعاصر:

المتقرّر عند أهل التحقيق أنه قبل الخوض في الأحكام الشرعيّة، يجب تفصيل القول في الألقاب والأسماء التي تتعلق بها هذه الأحكام، وتبيين ما كان منها من مجمل يحتمل عدّة معانٍ حتى لا تشبه الأحكام المختلفة، لاشتباهاً معاني متعلقاتها؛ إذ الأسماء عناوين المسمّيات ومن

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٧١/٣.

(٢) سورة التحريم الآية (٤).

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢٩٩/٥.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

خلالها نتعرّف على ما أُطْلِقَتْ عليه، فكيف إذا أطلقنا أسماء مغايرة تماماً للمسمّيات التي نقصدها، فنطلق مثلاً على النار لفظ الماء وعلى البارد لفظ الحار، ونحن نعيش اليوم عصرًا يصحّ أن نسّميه عصر فوضى الأسماء^(١)، وبخاصّة في عالم السّياسة.

وأصدق بيان على هذا مصطلح «المظاهرات»، فإنه مصطلح حادث لم يرد ذكره في الكتاب ولا في السُنّة ولم يُستعمل في المدونات العلميّة والقواميس اللغويّة القديمة بمعناه المشهور في هذا العصر كنوع من التّعبير عن الرأي ووسيلة من وسائل الاحتجاج^(٢)، فلا بد من معرفة حقيقة هذا المصطلح ومعرفة ما يقابله من المصطلحات الشرعيّة لترتيب الحكم الشرعيّ بناء على ذلك؛ لأنّ العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

لقد تعدّدت الأقوال وتشعبت العبارات في تعريف هذا المصطلح وتقريبه نتيجة لقناعات المعرّفين، ورؤيتهم لهذا الأمر، وفيما يأتي بعض تعريفاته:

التّعريف الأوّل: خروج علنيّ لمجموعة من النّاس متعاونين فيما

بينهم لتحقيق هدف مشترك^(٣).

(١) من ذلك: تسمية الهزيمة المنكرة نكسة، وإلهاء الشعوب ترفيه، والاستبداد حزم، وإفساد الناشئة تربية، ومحاربة الفساد تعني في هذا القاموس قمع الحريات الشخصية، والكذب والخيانة سياسة وذكاء، واحتلال الأراضي الإسلاميّة استعماراً وهو في الحقيقة نهب ثروات وإحداث دمار، ومنه تسمية الخمر بالمشروب الروحي، والحشيشة بأمر الأفرح، إلى غير ذلك من الأسماء.

(٢) المقصود أن مصطلح المظاهرات حادث من جهة دلالاته على المعنى المعاصر المتداول.

(٣) ضوابط المظاهرات للدكتور أنس مصطفى أبي عطا، ص ٨٥٤.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ المَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ العَصِيَانِ

التَّعْرِيفُ الثَّانِي: حالة من التَّجْمُهْرُ يَعْمَدُ إِلَيْهَا فِئَةٌ مِنَ النَّاسِ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ مَعَيَّنَةٍ، أَوْ المَطَالِبَةِ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، وَتَكُونُ فِي الغَالِبِ مَصْحُوبَةً بِتَرْدِيدِ الْأَهَازِيجِ وَرَفْعِ الْأَصْوَاتِ وَالشُّعَارَاتِ، وَيَتَّبَعُ عَنْهَا تَعْطِيلٌ لِحَرَكَةِ المَرُورِ، وَإِفْسَادٌ لِبَعْضِ الْأَمْوَالِ العَامَّةِ وَالمَمْتَلِكَاتِ^(١).

التَّعْرِيفُ الثَّلَاث: صورة من صور إنكار المنكرات السياسيَّة (الصَّادِرَةِ مِنَ الحَاكِمِ) وإعلان عدم الرِّضَا بِهَا وَمخَالَفَتِهَا، سِوَاءَ كَانِ هَذَا المُنْكَرُ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ سِيَاسِيٍّ كَمَنْعِ الحَاكِمِ لِشَعِيرَةٍ مِنَ شَعَائِرِ الإِسْلَامِ، أَوْ كَانَتْ تَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ اجْتِمَاعِيٍّ كَمَنْعِ الزَّوْاجِ مِنْ جَنَسِيَّةٍ مَعَيَّنَةٍ، أَوْ تَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ اِقْتِسَادِيٍّ كَسُوءِ تَوْزِيعِ ثَرَوَةِ البِلَادِ أَوْ اسْتِثْنَاءِ الحَاكِمِ بِشَيْءٍ مِنْهَا دُونَ بَقِيَّةِ شَعْبِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٢).

وهناك تعاريف أخرى قريبة من هذه التعاريف^(٣).

والتَّأظُرُ فِي هَذِهِ التَّعَارِيفِ عَلَى اخْتِلَافِ عِبَارَاتِهَا يَلْحَظُ أَنَّهَا تَتَّفَقُ فِي

قضايا أربع:

- ١- أنها عملية جماعية من مختلف شرائح المجتمع.
- ٢- يستعمل أصحابها فيها الخروج العلني إلى الأماكن العامة.
- ٣- تنطلق المظاهرات من مبدأ الحرية سواء حرية الرأْي أو حرية

(١) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة ص ٧٤٦.

(٢) مقالة بعنوان: (الأدلة والبيانات على حكم المظاهرات والاعتصامات) للشيخ عبد الكريم ابن يوسف الخضرم منشورة في شبكة فرسان المغرب الإسلامي بتاريخ ١٣/مارس/٢٠١١م.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط ٥٧٨/٢، حكم المظاهرات في الإسلام ص ١٢-١٣، تأليف أحمد ابن سليمان بن أيوب، تحذير الشباب من فتنة الخروج والمظاهرات والإرهاب تأليف محمد ابن ناصر العريني ص ٣٢.

التبّيان لحُكم المظاهرات ونحوها من أساليب العصيان

الاجتماع فهي ذات صبغة ديموقراطيّة.

٤- أنها تهدف في الغالب لإسقاط النّظام أو الضّغط على وليّ الأمر للاستجابة لحقّ من حقوقهم.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرّف المظاهرات بتعريف مختار فيقال: «خروج علنيّ لمجموعة من النّاس لتحقيق هدف مشترك كإسقاط النظام أو الضّغط عليه للاستجابة لمطالب معيّنة، وقد ينتج عن ذلك الانجرار إلى نزاع مُسلّح عند ارتفاع سقف المطالب كإرادة إسقاط النظام.



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

**المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة: المسيرة، الاعتصام،
المهرجانات، الإضراب، وسائل الاحتجاج والتغيير،
العصيان المدني:**

أولاً: المسيرة:

المسيرة في اللغة: مصدر سار يسير سيراً وسيرة ومسيرة ، وهي في الأصل تدلّ على مضي وجريان ليلاً ونهاراً ، ومن معاني المسيرة: الطريقة ، وأيضاً المسافة التي يُسار فيها من الأرض^(١).

وفي الاصطلاح: لم يخرج لفظ المسيرة عن المعنى اللغويّ الذي يدلّ على السّير والحركة والجريان غير أنّ عمليّة التّحرّك والسّير تتمّ بشكل جماعيّ حاشد لافت للنظر.

والفرق بين المظاهرة والمسيرة هو أن المظاهرة أعمّ، فقد تشتمل المظاهرة على مسيرة غالباً.

ثانياً: الاعتصام:

الاعتصام في اللغة: من العصمة، وهي مطلق المنع والحفظ، وعصمة الله عبده: أن يمنعه ويحفظه ممّا يوبقه، واعتصم العبد بالله، إذا امتنع بلطفه من المعصية واستعصم: التجأ، ولها إطلاقات أخرى^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحيّ: عن المعنى اللغويّ.

(١) ينظر: لسان العرب ٤/٣٨٩، المعجم الوسيط: ١/٤٦٧، مقاييس اللغة: ٣/١٢٠ - ١٢١، طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص ٧٩).

(٢) الصحاح ٥/١٩٨٦، مقاييس اللغة ٤/٣٣١.

التَّبيان لحكم المظاهرات ونحوها من أساليب العصيان

وقد عرفه الدكتور العريني فقال: «التَّجمّع في مكان معيّن في ميدان أو أمام مركز حكوميّ أو غيره مطالبين بأمر خاصّة أو عامّة متعاهدين ألا يبرحوا مكانهم إلا بتحقيق مطالبهم، وقد تكون غير وجيهة، أو يتعدّر تحقيقها في الوقت الحاضر، مما يضطر السُّلطات إلى إنهاء الاعتصام بالقوّة»^(١).

والمظاهرة غالباً ما يصحبها اعتصامات بالسّاحات والأماكن العامّة.

ثالثاً: المهرجانات:

أصل الهرج في اللّغة: كثرة الشّيء واختلاطه، والمهرج من يضحك النَّاس بخلط كلامه أو حركاته، والمهرجان: بكسر فسكون لفظ معرّب من أصل فارسيّ يتكوّن من كلمتين: (مهر) و(جان)، لكن تركّبت الكلمتان حتّى صارتا كالكلمة الواحدة، ومعناها محبّة الرُّوح، وهو عندهم عيد الخريف^(٢).

وفي الاصطلاح السّياسي: يُطلق ويُراد به اجتماع النَّاس لسماع الخُطب التّوعويّة، وغالباً ما يصاحبها طلب حقّ أو التّعبير عن رأي^(٣). والمظاهرة تشتمل في الغالب على مهرجانات توعويّة تُلقى فيها خُطب تهييجيّة.

(١) تحذير الشباب من فتنة الخروج والمظاهرات والإرهاب ص ٣٢.

(٢) يُنظر: المصباح المنير ٥٨٢/٢، معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٧.

(٣) الحسبة على الحاكم ووسائلها في الشريعة الإسلامية ص ٣٣.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

رابعاً: الإضرابات:

الإضراب في اللغة: الكفّ والإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه^(١).

وفي الاصطلاح عرّفت الإضرابات بتعريفات عديدة منها:

قولهم: «هي الكفّ عن عمل ما، وقيل: هي القعود عن السّعي والتلبّث في البيت» وعرّفها بعضهم بأنّها «امتناع العمّال عن الاستمرار في العمل احتجاجاً على أمر»^(٢).

ولعلّ التعريف الأوّل أقرب التعاريف إلى الحقيقة فيكون التعريف المختار في هذا أنّ: «الإضراب هو الامتناع عن شيء ما^(٣) للتعبير عن رأي أو المطالبة بحق»^(٤).

والمظاهرات تصحبها غالباً إضرابات عامّة، وقد تكون سابقة لها.

خامساً: وسائل الاحتجاج والتغيير:

لتحديد معنى هذا المصطلح يجدر بنا أن نعرّفه باعتبار ألفاظه ثم باعتباره لقباً:

١- تعريفه باعتبار ألفاظه:

فالوسيلة في اللغة: الوصلة والقربى، وجمعها الوسائل^(٥).

وفي الاصطلاح: ما يتوصّل به إلى الشيء^(٦).

(١) معجم لغة الفقهاء ص ٧٢، ويُنظر: الصحاح ١/١٦٨، ومقاييس اللغة ٣/٣٩٩.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ١/٥٣٦ - ٥٣٧، معجم لغة الفقهاء ص ٧٢.

(٣) فيشمل كل ترك وامتناع كالطعام، وكلام، والعمل، إلى غير ذلك.

(٤) ينظر: حكم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات ص ٨، للدكتور نعمان عبد الكريم الوتر.

(٥) لسان العرب ١/٧٢٤.

(٦) التعاريف ص ٢٥٢، معجم لغة الفقهاء ص ٥٠٣.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

والاحتجاج لغة: من احتجَّ بالشيء: أي اتخذَه حجةً؛ والحجة: الدليل والبرهان سمّيت بذلك لأنها تُحجّ أي تقصد لأنَّ القصد لها وإليها؛ ومحجة الطريق المقصد والمسلك^(١).

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغويّ.

والتَّغْيِيرُ فِي اللُّغَةِ: التَّحْوِيلُ وَالتَّبْدِيلُ يُقَالُ: غَيَّرْتُ الشَّيْءَ عَنْ حَالِهِ أَيْ حَوَّلْتَهُ وَأَزَلْتَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ.
ويقال: غَيَّرْتُ الشَّيْءَ فَتَغَيَّرَ، وَغَيَّرَهُ إِذَا بَدَّلَهُ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مَا كَانَ عَلَيْهِ^(٢).

ومعناه الاصطلاحي عند الفقهاء لا يخرج عن معناه اللغويّ.

٢- تعريفه باعتباره لقباً:

لم أجد مَنْ أفرد هذا المصطلح - باعتباره لقباً - بتعريف خاصّ؛ لكن من خلال كلام العلماء حوله نستطيع أن نعرِّفه فنقول: «وسائل الاحتجاج والتَّغْيِيرُ هي تلك الطَّرَائِقُ وَالْمَسَالِكُ الَّتِي يَسْلُكُهَا أَصْحَابُهَا بِغَرَضِ التَّبَعِيرِ عَنْ رَأْيٍ أَوْ الْمَطَالَبَةِ بِحَقِّ وَغَالِباً مَا تَكُونُ جَمَاعِيَّةً».

وتنقسم هذه الوسائل عند أربابها إلى قسمين:

١- وسائل منظّمة وغالباً ما تكون من جهة مؤسّسات كالاتِّحَادَاتِ وَالتَّنَقُّبَاتِ وَنَحْوِهَا فَتَسْتَعْمَلُ لِلْوَصُولِ إِلَى غَرَضٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلَ زِيَادَةِ الْأَجُورِ أَوْ تَخْفِيفِ سَاعَاتِ الْعَمَلِ أَوْ الْحَصُولِ عَلَى الْحَقُوقِ الْمَادِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ،

(١) لسان العرب ٢/٢٢٨.

(٢) معجم لغة الفقهاء ص ١٣٨.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

أو تأمر بها الدولة لاستحداث وسائل الإعلام لحماية مصالح مواطنيها في دولة أخرى.

٢- وسائل غير منظّمة وغالباً ما تكون كذلك في الأنظمة التي لا تنصّ قوانينها على حقّ المواطنين في التعبير عن الاحتجاج بهذه الوسائل العصريّة.

والمظاهرة تدخل تحت وسائل الاحتجاج المعاصرة فهي أخصّ.

سادساً: العصيان المدني:

هذا المصطلح كسابقه يعرف من جهتين:

أولاً: تعريفه باعتبار أفضاه:

فالعصيان في اللّغة: من عصى يعصي عصياناً وهو الخروج من الطّاعة وترك الانقياد^(١).

واصطلاحاً: العصيان هو مخالفة الأمر قصداً^(٢).

والمدنيّ في اللّغة: نسبة إلى المدينة وهي فعيلة من مدّن بالمكان: إذا أقام به، وتمدّن الرّجل تخلّط بأخلاق أهل المدن، وانتقل من حالة الخشونة والبربريّة والجهل إلى حالة الظّرف والأنس والمعرفة^(٣).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحيّ للكلمة عن الاستعمال اللّغويّ.

ثانياً: تعريفه باعتباره لقباً:

عرّف بعض الفقهاء العصيان المدنيّ: بأنّه «امتناع جماعة لهم منعة

(١) لسان العرب ٦٧/١٥.

(٢) التعريفات ص ٢٢٢، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٢٣٥.

(٣) الصحاح ٦/٢٢٠١.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وقوّة عن طاعة الدّولة متأوّلين من غير استعمال العنف والسّلاح»^(١)،
ويقابله العصيان المسلح وهو: «خروج جماعة لهم منعة وقوّة على
الدّولة متأوّلين، مستعملين العنف والسّلاح لتحقيق ما يريدون»^(٢).
والمظاهرة - غير المسموح بها من قِبَل الدّولة - عصيانٌ مدنيٌّ يجرّ
غالباً إلى عصيان مسلّح.



(١) معجم لغة الفقهاء ص ٣١٤.

(٢) المصدر السابق ص ٣١٤.

المطلب الرَّابِعُ:

علاقة المظاهرات بعمل الخوارج وعمل البغاة^(١).

لدراسة علاقة ما بين مفهومين فأكثر، ينبغي عدم الاقتصار في ذلك على مجرد الوصف والتعريف لتلك المفاهيم بعيداً عن المعايير الشرعية، وصرف النظر عن حقائقها، بل لا بد من تحليلها وفقاً لما جاء في الشرع لمعرفة الارتباطات الداخلية بينها والخارجية؛ للخلوص إلى نتائج صحيحة.

والعلائق وإن كانت قد تختلف قوةً وضعفاً، بله قد يختلف اثنان في وجود العلاقة أصلاً وهذا باب له فقهه، لكن لا يعني ذلك إلغاء العلاقات الصريحة الصحيحة وطرحها، لا سيما إذا دللت عليها التصوص الشرعية والقواعد العامة.

ومن خلال ما ذكرناه آنفاً - من تعريف للمظاهرات - وأيضاً بناءً على ما سيأتي من التكييف الفقهي لهذا المصطلح، يمكننا أن نتعرف على العلاقة بين هذا المصطلح وعمل الخوارج والبغاة فنقول: إن العلاقة بينها علاقة الفرع بالأصل، وإن كان بينها عموم وخصوص من وجه، فهذه الوسائل العصرية للضغط والتغيير ومنها المظاهرات هي والخروج على الحُكَّام وجهان لعملة واحدة.

(١) الكلام عن العلاقة بين شيئين يشمل غالباً الكلام عن الفروق بينهما فلا حاجة إذن لإفراد مسألة الفروق بينه وبين الخروج بمبحث خاص.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

ولشدة هذه العلاقة وقوة هذه الأصرة بينهما؛ فنسبة هذه الوسائل المشؤومة إلى أصل الخروج على ولاة الأمور هي نسبة الجزء إلى الكل، وسيأتي مزيد بيان لهذه العلاقة في المبحث الآتي.

وليست العلاقة بينها علاقة تعارض وتضاد كما يزعم بعضهم معللين ذلك بأنها وسائل مشروعة أو مصالح مرسلّة، ولو تأملوا جيّداً لعدلوا عن هذا التعليل، فهذا التعليل عليل بل ميّت؛ لأن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.



المبحث الأول: التَّكْيِيفُ الْفَقْهِيُّ^(١) لِلْمَظَاهِرَاتِ:

المقصود من هذا المبحث هو تحرير هذه المسألة وبيان انتمائها إلى أصل معينٍ مُعْتَبَرٍ، ومن ثَمَّ تصنيفها تحت ما يناسبها من النَّظَرِ الْفَقْهِيِّ، ولَمَّا كَانَ التَّكْيِيفُ الْفَقْهِيُّ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ كَانَ جَدِيرًا بِالْبَاحِثِ الْإِعْتِنَاءَ بِهِ خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّكْيِيفَ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلْوُصُولِ إِلَى حُكْمِهَا الصَّحِيحِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ التَّكْيِيفُ صَاحِحًا إِلَّا إِذَا اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ الْمَعْلُومَةَ لَدَى أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ^(٢)، وَالَّذِي يَهْمُنَا مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوَرِيقَاتِ شَرَطَانِ هُمَا:

الأوّل: أَنْ يَكُونَ التَّكْيِيفُ الْفَقْهِيُّ مَبْنِيًّا عَلَى نَظَرٍ صَاحِحٍ مُعْتَبَرٍ لِأَصُولِ التَّشْرِيعِ، فَتُكْيَفُ النَّازِلَةُ بِأَقْرَبِ الْأَصُولِ الشَّيْبَةِ بِهَا لِتَأْخُذَ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمَ ذَلِكَ الْأَصْلِ، فَلَا تُكْيَفُ عَلَى أَسَاسِ الْهُوَى وَالتَّشْهِي أَوْ تُكْيَفُ عَلَى أَوْهَامٍ وَتَخِيلَاتٍ أَوْ أُمُورٍ عَارِضَةٍ أَوْ ظَنُونٍ فَاسِدَةٍ.

الثَّانِي: بَدَلُ الْوُسْعِ فِي تَصَوُّرِ الْوَاقِعَةِ التَّصَوُّرِ الصَّحِيحِ الْكَامِلِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ.

والمظاهرات كما سبق معنا هي: «خروج علنيٍّ لمجموعة من النَّاسِ لِتَحْقِيقِ هَدَفٍ مَشْتَرَكٍ كِإِسْقَاطِ النِّزَامِ أَوْ الضَّغْطِ عَلَيْهِ لِلاِسْتِجَابَةِ لِمَطَالِبٍ مُعَيَّنَةٍ، وَقَدْ يَنْتُجُ عَنْ ذَلِكَ الْإِنْجِرَارُ إِلَى نِزَاعٍ مُسَلَّحٍ عِنْدَ ارْتِفَاعِ

(١) مصطلح التَّكْيِيفِ الْفَقْهِيِّ مِنَ الْمَصْطَلِحَاتِ الْحَادِثَةِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا الْعُلَمَاءُ السَّابِقُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ بِالْفَافِظِ مَقَارِبَةً مِنْهَا تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ تَصَوُّرُهَا، وَمِنْهَا التَّخْرِيجُ، وَمِنْهَا تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ.

(٢) ينظر: دور الاجتهاد في تغيّر الفتوى لعامر عيسى، (ص ٢٧).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

سقف المطالب كإرادة إسقاط النُّظام»^(١)؛ وبناءً عليه فإن التَّكْيِيفَ الفقهيَّ المناسب للمظاهرات أنَّها خروج على ولاية الأمور؛ فتطبق عليها أحكامه وشروطه، وهذا في نظري هو التَّخْرِيجُ الوحيد لهذه المظاهرات، خلافاً لمن أَحَلَّ هذه المظاهرات بل وأوجبها ثم كَيَّفَهَا على أنَّها جهاد تارة، وعلى أنَّها أمرٌ بالمعروف ونهي عن المنكر، ونصيحة تارة أخرى!!، ثم إذا جاؤوا يستدلون لهذه المظاهرات فمرة يجعلونها من قبيل العبادات وأنَّها مقصودة لذاتها، فيستدلون لها من القرآن والسُّنَّة، ومرة يجعلونها من قبيل الوسائل؛ فيقولون: الأصل في الوسائل الإباحة والوسائل ليست توقيفيَّة^(٢)؛ وهذا الاضطراب والخلط العجيب لم أجد له سوى تفسيرين اثنين:

١- أنَّهم أَخَلُّوا بشروط التَّكْيِيفِ الصَّحِيحِ وبخاصَّةِ الشَّرْطَيْنِ المشار إليهما آنفاً فاضطرب تكييفهم.

٢- أمر آخر وهو حصرهم لفرقة الخوارج في الخارجين بالسَّيفِ والسَّنانِ، فظنَّوا أن الخوارج هم الذين يخرجون بالسَّيفِ لقتال الحاكم فحسب، وهذا يمثل التَّصَوُّرَ النَّاقِصَ عندهم لهذه المسألة، فكان ذلك سبب التَّكْيِيفِ الفاسد.

وهذا يضطرنني إلى بيان حقيقة الخروج عند أهل السُّنَّةِ والجماعة فأقول:

(١) ينظر: رسالة الحكم على الشِّيء فرع عن تصوره للشيخ محمد أمان جامي، ص ٢٧٠.
(٢) ينظر: الحجج القويَّة على أن وسائل الدَّعوة توقيفيَّة للشيخ عبدالسلام البرجس ص ١٠.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

حقيقة الخروج عند أهل السنة والجماعة:

* يقسم المحققون من أهل السنة الخوارج إلى قسمين أساسيين:

١- **خوارج أهل سيف و قتال:** وهم المراد عند إطلاق هذا المصطلح، وخروجهم يسمّى خروجاً عملياً.

٢- **خوارج قعدية:** أي قعدوا عن القتال بالسيف فلا يباشرون الخروج بأنفسهم ولا يحملون السلاح، ولكنهم يوغرون صدور الغوغاء والدّهماء، ويزيّنون لهم الفتن بما يلقون إليهم من شبّهات، فهم خارجون بألسنتهم من خلال نشر مثالب الحُكّام وذمّهم ولمزهم وشحن الغل والحقد في قلوب العامّة من الرّعاع وغيرهم وتحريضهم ضدّ حُكّامهم، كما يفعل أنصار المظاهرات والمسيرات وغير ذلك، كما خرجوا بقلوبهم خروجاً اعتقادياً من خلال إبطال إمامة وليّ الأمر ونقض البيعة، وهؤلاء خروجهم اعتقاديّ قوليّ.

فهذا ابن حجر رحمته الله يُعدّد الفرق الضالّة ويُعرّفها ثم يقول: «القعدية» وهم الذين يزيّنون الخروج على الأئمّة ولا يباشرون ذلك»^(١)، ويقول أيضاً مُعرّفاً «القعدية»: والقعد الخوارج كانوا لا يرون بالحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطّاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزيّنون مع ذلك الخروج ويحسنونه»^(٢).

(١) هدي السّاري (ص/ ٤٥٩)، وانظر فتح الباري ١/٤٣٢، و٤٦٠، طبعة دار المعرفة ١٣٧٩ هـ.
(٢) تهذيب التّهذيب ١١٤/٨، وانظر أيضاً: مقالات الإسلاميين للأشعري ١/٨٤-٨٧. وفي تهذيب اللّغة لمحمد بن أحمد الأزهريّ (١/١٣٩) تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت - لبنان، ط ١٠١٠٢٠٠م: عن ابن الأعرابيّ: القعد: الشّراة الذين يحكّمون ولا يُحاربون، ٠٠٠، قلت: القعد جمع قاعد. إهـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

قال الذهبي رحمته الله عن الحسن بن صالح: «كان يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، لكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق»^(١).

وقال عبد القادر البغدادي في ترجمة عمران بن حطان: «تابعي مشهور أحد رؤوس الخوارج من القعدية بفتحيتين، وهم الذين يرون الخروج ويحسنونه لغيرهم، ولا يباشرون بأنفسهم القتال، وقيل: القعدية لا يرون الحرب وإن كانوا يزيّنونه»^(٢).

قال فضيلة الشيخ محمد العثيمين في تعليقه على حديث ذي الخويصرة: «بل العجب أنه - يعني ذا الخويصرة - وجّه الطعن إلى الرسول رحمته الله، وقال له: اعدل، هذه قسمة ما أريد بها وجه الله»^(٣)، وهذا أكبر دليل على أن الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول والكلام، يعني: هذا ما أخذ السيف على الرسول رحمته الله لكنّه أنكر عليه، ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال أنّه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول»^(٤).

ثم قال: «ففي الحديث سمّاه خارجاً مع أنّه لم يحمل السيف وإنما قال كلمة وهي «اعدل»، فالخروج بالسيف إذن فرع عن الخروج

(١) سير أعلام النبلاء ٣٧١/٧.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٥٠/٥.

(٣) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ عِلَامَاتِ الْبُيُوتَةِ فِي الْإِسْلَامِ، برقم (٣٦١٠)، ومسلم في صحيحه: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ ذِكْرِ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ، برقم (١٠٦٣).

(٤) التعليل على رسالة رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين للشوكاني ص ٤٠.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

بالمقال^(١).

وقال الشَّيْخُ الدَّكْتُورُ صَالِحُ الْفَوْزَانِ: «الخروج على الأئمة يكون بالسَّيْفِ، وهذا أشدُّ الخروج، ويكون بالكلام، بسبِّهم وشتيمهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر، هذا يهيج النَّاسَ ويحثُّهم على الخروج على وليِّ الأمر وينقص قَدْرَ الْوَلَاةِ عندهم، فالكلام فيه خروج»^(٢).
وتجدد هاهنا الإشارة إلى أنَّه لا فرق بين من يُظْهِرُ أخطاءَ الْحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وينشر معائبهم ومثالبهم، وبين من يدعو النَّاسَ للخروج المُسَلَّحِ عليهم، فكلاهما دَاعٍ للخروج بلسان المقال إلا أن دعوة الثاني أَصْرَحُ في الخروج.

الخَوَارِجُ الْقَعْدِيَّةُ أَخْطَرُ فِرْقِ الْخَوَارِجِ:

كُلٌّ مِنْ تَأَمَّلَ فِي قِسْمِي الْخُرُوجِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمَا سَابِقاً، عَلِمَ أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ مِنَ الْخَوَارِجِ وَهُمْ الْقَعْدِيَّةُ أَشَدَّ خَطَرًا، وَأَعْظَمَ بَلَاءً عَلَى الْأُمَّةِ، وَخُرُوجَهُمْ أَطَمَّ وَأَعْظَمَ مِنَ الْخُرُوجِ بِالسَّلَاحِ، بَلْ خُرُوجُهُمْ هُوَ الْأَصْلُ، وَكَلِمَتُهُمْ هِيَ سَبَبُ الْفِتَنِ وَالْمَحْنِ^(٣)؛ وَلِهَذَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الضَّعِيفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:

(١) المصدر نفسه.

(٢) الإجابات المهمّة في المشاكل الملمّة للشيخ صالح الفوزان ص ٢٢-٢٣. وانظر: المظاهرات في ميزان الشريعة ص ١٩٥، ٢١٠.

(٣) قلت: وأما احتجاج الإمام البخاري في صحيحه بعمران بن حطان رغم أنه مبتدع من الخوارج؛ ورأس القعدية من الصفرية، فليس فيه مستدل للمخالف ولا يتعارض مع هذا المعنى؛ إذ أنَّ احتجاج البخاري به وبغيره من المبتدعين محمول على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً قبل ابتداعه وليس لعمران بن حطان في البخاري سوى حديثين أحدهما متابعة والآخر أصل. ويذكرون أيضاً أن لا يكون الحديث متعلقاً ببدعته. وانظر لهذه الشروط: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي تأليف محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٦٢/٢ - ٧٤: رواية المبتدع، تحقيق علي حسين، مكتبة السُّنَّة-مصر، ط ١٤٢٤ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

«قعد الخوارج هم أخبث الخوارج»^(١)، وذلك في نظري لأمور عديدة منها:

١- أنّ الخوارج أهل القتال وسفك الدماء يعرفهم أكثر الناس، وأمرهم ظاهر لعامة الناس، بخلاف القعدية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك الخوارج: لما كانوا أهل سيف وقتال، ظهرت مخالفتهم للجماعة؛ حين كانوا يقاتلون الناس. وأمّا اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس»^(٢)

٢- أن الكلام وشحن القلوب وإثارة العامة على ولاية الأمر له أبلغ الأثر في النفوس، وخاصة إذا خرج من رجل بليغ متكلم يخدع الناس بلسانه وبتلبّسه بالسنة.

٣- أن القعدية شابهوا المنافقين إلى حدّ كبير، ولهذا لما قال أناسٌ لابن عمر: إنّنا ندخل على سلطاننا، فنقول لهم خلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم، قال: «كنا نعدّها نفاقاً»^(٣) وفي لفظ كما عند النسائي: «كنا نعدّ ذلك نفاقاً على عهد رسول الله ﷺ»^(٤)

وقد حاول المنافقون قديماً أن يفصلوا المسلمين عن رسول الله ﷺ في الخفاء مع إظهارهم نصرتهم؛ كمثّل قولهم: **لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ**

(١) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٣٦٢.

(٢) النبوات ١/٥٦٤.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب ما يُكره من ثناء السلطان، وإذا خرج قال غير ذلك، برقم (٧١٧٨).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٨٣/٨): كتاب السير، بطنئة الإمام، برقم (٨٧٠٦).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفِضُوا^(١)، فَإِنَّ أَسْمَى غَايَاتِ وَأُولَى مَقَاصِدِ الْخَوَارِجِ الْقَعْدَةِ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ الَّذِي هُوَ مِنْ عَمَلِ الْمَنَافِقِينَ، وَهُمْ يَعْمَلُونَ فِي السِّرِّ وَالْخَفَاءِ أَيْضاً^(٢).

٤- أَنْ الْقَعْدِيَّةَ بَاقُونَ وَشَرَّهُمْ دَائِمٌ بِخِلَافِ الْخَوَارِجِ الْمُقَاتِلَةِ فَإِنَّهُمْ كَلَّمَا ظَهَرُوا قَاتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ.

٥- أَنْ الْقَعْدِيَّةَ هُمُ الْأَصْلُ، وَأَمَّا خَوَارِجُ السَّيْفِ فَهَمُ فِرْعَ عَنْ الْخَوَارِجِ الْقَعْدِيَّةِ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثْمِينِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ قِصَّةِ ذِي الْخَوَيْصِرَةِ.

فَتَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْخُرُوجَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ فِي النُّصُوصِ يَشْمَلُ أَيَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْخُرُوجِ، سِوَاءَ كَانَ بِمِظَاهِرَةٍ أَوْ مَسِيرَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ لِأُمُورٍ مِنْهَا:

١- لِحَدِيثِ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةَ الْجَاهِلِيَّةِ»^(٣)، وَفِي الْمَظَاهِرَاتِ خُرُوجٍ مِنَ السُّلْطَانِ بِآلَافِ الْأَشْبَارِ بَلْ هِيَ عَادَةٌ مُقَدِّمَةٌ تَحْرِيزِيَّةٌ لِلْخُرُوجِ الْفِعْلِيِّ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ خُرُوجٌ عَنِ وُلِيِّ الْأَمْرِ بِالمِطَابَقَةِ، وَبِالتَّضَمُّنِ، وَأَيْضاً بِاللُّزُومِ.

(١) سُورَةُ الْمَنَافِقُونَ آيَةُ (٧).

(٢) يَنْظُرُ: الْأَجُوبَةُ الْمَفِيدَةُ عَنْ أَسْئَلَةِ الْمَنَاهِجِ الْجَدِيدَةِ، لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ.

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا»، بِرَقْمِ (٧٠٥٣)، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ الْأَمْرِ بِاللُّزُومِ الْجَمَاعَةَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَتَحْذِيرِ الدَّعَاةِ إِلَى الْكُفْرِ، بِرَقْمِ (١٨٤٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٢- ولحديث أبي بكرة لما سمع رجلاً يقول عند منبر ابن عامر لما قام خطيباً وعليه ثياب رقاق فقال: انظر إلى أميرنا يلبس ثياب الفُسَّاق فزجره أبو بكرة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ»^(١)، فهذا أبو بكرة لفقهه زجر الرَّجُلِ بسبب تلك المقالة مع أنه قالها تحت المنبر فكيف بمن يشتمون الحُكَّامَ مِنْ فوق المنابر وفي القَنَوَاتِ وَالصُّحُفِ وَالْمَهْرَجَانَاتِ الْخَطَابِيَّةِ.

٣- وما جاء عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والفتن؛ فإنَّ اللِّسَانَ فِيهَا مِثْلُ وَقَعِ السَّيْفِ»^(٢)

٤- أنَّ المَظَاهِرَاتِ مَنْفِيَةٌ لِلطَّاعَةِ وَالصَّبْرِ الَّذِي أَمْرُنَا بِهِ عِنْدَ جَوْرِ السُّلْطَانِ.

٥- أن في المَظَاهِرَاتِ سَعِيًّا لِحُلِّ عَقْدِ الْبَيْعَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لِذَلِكَ السُّلْطَانِ.

(١) جامع الترمذي: أَبْوَابُ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ، بِرَقْمِ (٢٢٢٤) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي: السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ ٢٩٦/٥.

(٢) سنن ابن ماجه: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ كَفِّ اللِّسَانِ فِي الْفِتْنَةِ، بِرَقْمِ (٣٩٦٨)، وَفِي مُصْبِحِ الزَّجَاجَةِ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَهَ (١٧٦/٤): هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُوهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا مِنْ شَرَفٍ وَكَهْ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ.

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ بَعْدَ أَنْ عَزَاهُ لِابْنِ مَاجَهَ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ مُتَابِعَةً وَقَالَ: وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، انظُرْ: سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ وَأَثَرُهَا السَّيِّئِ فِي الْأُمَّةِ تَأْلِيفُ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ (٥/٥٠٠-٥٠١)، دَارُ الْمَعَارِفِ - الرِّيَاضِ السَّعُودِيَّةِ، ط ١٤١٢ هـ. وَضعفه أيضاً فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتِهِ ٣٢٥/١ بِرَقْمِ (٢٢٠٥)، طَبْعَةُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٦- أن في المظاهرات تشنيع بالحكّام وتأليب للرعيّة على راعيهم، وهو في الغالب يؤول لسفك الدّماء كما قيل: «الفتنة تلقحها النّجوى وتنتجها الشّكوى».

ثمّ نقول: صحيح أنّ للخلاف أثراً في تكييف الأحكام الفقهيّة^(١) لكن إذا كان معتبراً شرعاً، وهذا الباب له أصوله وضوابطه، أما إذا كانت جُلّ بضاعة المخالف أوهام وتعليلات فاسدة وشبهات زائفة فلا عبرة بخلافه^(٢).



(١) ينظر: المدخل المفصّل للشيخ بكر أبي زيد رحمته الله ، (٩٦/١).
(٢) ينظر: المبحث القادم في شبهات المخالفين والردّ عليها.

المبحث الثاني: حكم المظاهرات:

وهذا أهمّ المباحث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحكم الشرعيّ للمظاهرات عند أهل السنّة

والجماعة:

يتبيّن ممّا تقدّم من تعريف المظاهرات وتكييفها الفقهيّ، وما يجب أن يتحلّى به الرّعيّة تجاه تصرّفات ولاية الأمر غير المرضيّة من الصّبر والطّاعة في غير معصية والدّعاء لهم بالخير وغير ذلك، يتبيّن أنّ المظاهرات بمعناها العصريّ الحادث محرّمة شرعاً، سواء كان الباعث عليها أموراً شرعيّةً دينيّةً أو دنيويّةً كإسقاط حاكم أو المطالبة بوظيفة ونحو ذلك^(١)، والقائلون بعدم جواز المظاهرات هم صفوة العلماء وأعلام الفتوى في هذا العصر، وقد اجتمع عندي ما يقارب الأربعين عالماً، من أبرزهم: هيئة كبار العلماء، واللّجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء بالمملكة العربيّة السّعوديّة، والشّيخ العلّامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، والشّيخ محمد بن ناصر الدين الألباني، والشّيخ محمد بن صالح العثيمين، والشّيخ مقبل بن هادي الوادعيّ، وسماحة مفتي المملكة الحاليّ الشّيخ عبد العزيز ابن عبد الله آل الشّيخ، والشّيخ صالح بن فوزان الفوزان، والشّيخ عبد المحسن ابن حمد العباد البدر، والشّيخ صالح بن محمد اللّحيدان، والشّيخ

(١) ينظر: حكم المظاهرات في الإسلام لعبد المالک رمضاني، موقع منتديات تبسة للكتاب والسنة.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي رحم الله تعالى الأموات منهم وحفظ الأحياء- (١)، وفي المطلب التالي أدلتهم بإيجاز.

المطلب الثاني: أدلة المانعين للمظاهرات:

تنوّعت استدلالات العلماء المانعين للمظاهرات، وتعدّدت طرائق أدلتهم؛ ونظراً لكثرة هذه الأدلّة - مع ضيق المقام -؛ فإنّه يمكننا حصرها في خمسة مسالك:

المسلك الأول: دخولها في عموم النصوص المحرّمة للخروج على ولاة الأمور والموجبة لطاعتهم في غير معصية الله وإن جاروا وظلموا، وقد سبق سردُّ طائفة من هذه النصوص في أوّل البحث فليرجع إليها^(٢).

المسلك الثاني: دخولها في عموم النصوص المحرّمة للتشبه^(٣) بالكفّار، وأكتفي من ذلك بالآتي:

١- من القرآن: الآيات الدالّة على حرمة التشبه بالكفّار كثيرة جداً منها:

قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، وقوله:

(١) ينظر لفتاوى العلماء: فتاوى اللجنة الدائمة ٣٦٧/١٥-٣٦٨، مجموع فتاوى الشيخ ابن باز ٤١٧/٦-٤١٩، السلسلة الضعيفة ٧٤/١٤، لقاء الباب المفتوح ص ١٧٩ لابن عثيمين، تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والبعيد ٢٥٧/١ للشيخ مقبل، حكم المظاهرات في الإسلام ص ١٧٩، جريدة الرياض ١٤٢٤/٩/١١ عدد ١٢٩٢١، الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ١٢٩، <http://ahlalheeth.com/vb/showthread.php?p=> موقع ملتقى أهل الحديث.

(٢) ينظر: النّقْض على مجوزي المظاهرات والاعتصامات ص ٨٧، وص ١٢١.

(٣) التّشْبُه: لغةً: يطلق على المماثلة والإشكال والالتباس، واصطلاحاً: مماثلة الكافرين بشتى أصنافهم، في عقائدهم، أو عباداتهم، أو عاداتهم، أو في أنماط السلوك التي هي من خصائصهم»، ينظر: مظاهر التّشْبُه بالكفّار في العصر الحديث ص ١٣، لأشرف بارقعان.

(٤) سورة يونس الآية (٨٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(١)،
وقوله: ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا
لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ
مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلْقِكُمْ كَمَا
اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ
أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾^(٣)، فجمع الله في
هذه الآية ذمَّ التَّشَبُّه بِالْكَفَّارِ فِي جَانِبِ الشُّبُهَاتِ وَفِي جَانِبِ الشَّهَوَاتِ
الْمَحْرَمَةِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله: « وَجَمَعَ سَبْحَانَهُ بَيْنَ الْإِسْتِمْتَاعِ
بِالْخَلْقِ، وَبَيْنَ الْخَوْضِ؛ لِأَنَّ فِسَادَ الدِّينِ: إِمَّا أَنْ يَقَعَ بِالْإِعْتِقَادِ الْبَاطِلِ،
والتَّكَلُّمِ بِهِ، أَوْ يَقَعَ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ الْإِعْتِقَادِ الْحَقِّ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الْبِدْعُ
وَنَحْوُهَا، وَالثَّانِي: فَسْقُ الْأَعْمَالِ وَنَحْوُهَا، وَالْأَوَّلُ: مِنْ جِهَةِ الشُّبُهَاتِ،
وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الشَّهَوَاتِ »^(٤).

٢- من السنَّة: وهي كثيرة، أذكر منها:

ما ورد عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «أبغض النَّاسِ إِلَى
اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَطْلَبٌ
دَمِ امْرَأٍ بَغِيرِ حَقِّ لِيَهْرِيْقَ دَمَهُ»^(٥)، وما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١) سورة الجاثية الآية (١٨).

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٥).

(٣) سورة التوبة الآية (٦٩).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ١١٨/١.

(٥) صحيح البخاري: كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرَأٍ بَغَيْرِ حَقِّ، بِرَقْمِ: (٦٤٨٨).

التبَيَانُ لِحُكْمِ المَظَاهِرَاتِ وَنحوهَا مِنْ أَسَالِيبِ العَصِيَانِ

مرفوعاً: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١)، ومن ذلك أيضاً ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فِخَالْفَوْهَمَ»^(٢)، ومنها حديث: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَمِلَ بِسُنَّةِ غَيْرِنَا»^(٣)، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على حُرْمَةِ التَّشْبِيهِ^(٤).

المسلك الثالث: دخولها في عموم النصوص الأمرة بتبَّاع السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَسُنَّةِ الخلفاء الرَّاشِدين وهدى القرون المفضَّلة الأولى، والمحرَّمة للإحداث والابتداع في الدين، وأذكر منها:

١- ما جاء عن العرياض بن سارية السلمي رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، قلنا: يا رسول الله كأنَّها موعظة مودِّع فأوصنا، قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنَّه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنَّةِ الخلفاء الرَّاشِدين المهديين فتمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ

(١) سنن أبي داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، برقم (٤٠٣١)، وأحمد في مسنده ١٢٦/٩ برقم (٥١١٥)، (٥١١٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه: برقم: (٣٣٠١٠)، (٣٣٠١٦)، وعبد بن حميد في مسنده برقم (٨٤٨)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم: (١١٩٩)، والطبراني في الأوسط: برقم: (٨٣٢٧)، وصححه الألباني، انظر: إرواء الغليل: ١٠٩/٥.

(٢) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٦٢)، وصحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في مخالفة اليهود في الصبغ، برقم (٢١٠٣).

(٣) أخرجه أحمد برقم (١٧١٤٢)، وأبو داود برقم (٤٦٠٩)، وسنن الترمذي ت بشار: أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية إشارة اليد بالسلام، برقم (٢٦٩٥)، وابن ماجه برقم (٤٢).

(٤) ينظر للمزيد من الأدلة على تحريم التشبه بالكفار: رسالة مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث، لأشرف بارقعان، فقد أورد عدداً كبيراً من الأدلة من القرآن والسنة ومن النظر على منع التشبه بالكفار.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

محدثّة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة»^(١).

٢- ما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردّ»^(٢).

٣- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكلّ عمل شِرَّةٌ ولكلّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فمن كانت فترته إلى سنّتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك»^(٣).

٤- أنّّه كان في القرون المفضّلة الأولى، أنواعاً من البلياء والمصائب تعرّضت لها المجتمعات الإسلامية بما فيها من العلماء وخيار الأُمَّة كفتنة القول بخلق القرآن، ولم يثبت عن الإمام أحمد ولا عن غيره أنه حرّض الشعب على الحكماء، أو دعا إلى المظاهرات وما أشبهها، وهذا في الحقيقة إجماعٌ عمليٌّ منهم على منع مثل هذه الوسائل العصريّة الحادثة في الاحتجاج والتّغيير.

(١) أخرجه أحمد برقم (٦٧٦٤)، والطبراني في الكبير برقم (٢١٨) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٥٩) برقم (٣٥٦٣): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصّحيح. وانظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي ٢/٩٥٣-٩٥٤، استخراج أبي عبد الله محمود ابن محمد الحدّاد، دار العاصمة - الرياض، ط ١٤٠٨هـ.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الصّلح، باب إذا اضطلّحوا على صلح جور فالصلح مرذود، برقم (٢٦٩٧)، وصحيح مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور، برقم (١٧١٨).

(٣) المسند ١١/٣٧٥ برقم (٦٧٦٤)، صحيح ابن حبان - محققا (١/١٨٧): المقدمة: ذكر إثبات الفلاح لمن كانت شرّته إلى سنّة المصطفى ﷺ برقم (١١)، وابن أبي عاصم في السنة ومعه ظلال الجنة للألباني ١/٢٨ برقم (٥١)، وقال الألباني: صحيح على شرط الشيخين.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

إلى غير ذلك من النُّصوص الشَّرعيَّة الدَّالَّة على ذمِّ البدع وحرمة الإحداث في الدين^(١).

المسلك الرَّابِع: دخولها في عموم النُّصوص الواردة في ذمِّ الفتن والنَّهي عن الخوض والسَّعي فيها والاستشراف لها، وأذكر من ذلك:

١- عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: «أشرف النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله على أُطَمٍ من أطام المدينة، فقال: هل ترون ما أرى؟. قالوا: لا. قال: فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقوع القطر»^(٢).

٢- عن أمِّ سلمة رضي الله عنها زوج النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قالت: «استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة فزعاً يقول: سبحان الله! ماذا أنزل الله من الخزائن؟ وماذا أنزل من الفتن، من يوقظ صواحب الحجرات - يريد أزواجه - لكي يصلين؟ رُبَّ كاسية في الدُّنيا عارية في الآخرة»^(٣).

٣- عن زينب بنت جحش رضي الله عنها قالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً فزعاً محمراً وجهه يقول: لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرِّ قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه (وحلق بأصبعه الإبهام والتي تليها). قالت: فقلت: يا رسول الله! أنهلك وفينا الصالحون؟

(١) ينظر: اتباع السُّنن واجتناب البدع للمقدسي ص ٢٣، الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ص ١٣، التمسك بالسُّنن للذهبي ص ١١١.

(٢) صحيح البخاري: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ افْتَرَبَ»، برقم (٧٠٦٠)، وصحيح مسلم: كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ نُزُولِ الْفِتَنِ كَمَا وَقَعَ الْقَطْرُ، برقم (٢٨٨٥).

(٣) صحيح البخاري: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ: لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، برقم (٧٠٦٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

قال: نعم؛ إذا كثر الخبث»^(١).

٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْفِتْنِ؛ فَإِنَّ اللِّسَانَ فِيهَا مِثْلَ وَقْعِ السَّيْفِ»^(٢).

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن؛ القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد فيها ملجأ أو معاذاً؛ فليعد به»^(٣).

٦- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ. يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا. الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي. فَانكسروا قسِيكُمْ، وَقَطِّعُوا أوتَارَكُمْ، وَاضْرِبُوا بِسُيُوفِكُمُ الْحِجَارَةَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى أَحَدِكُمْ بَيْتُهُ، فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِي آدَمَ»^(٤).

(١) صحيح البخاري: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قِصَّةِ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ، بِرَقْمِ (٣٣٤٦)، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ افْتِرَابِ الْفِتَنِ وَفَتْحِ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، بِرَقْمِ (٢٨٨٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ كَفِّ اللِّسَانِ فِي الْفِتْنَةِ بِرَقْمِ (٣٩٦٨) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٣٦. (٣) صحيح البخاري: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، بِرَقْمِ (٣٦٠١)، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ نُزُولِ الْفِتَنِ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ، بِرَقْمِ (٢٨٨٦).

(٤) مسند الإمام أحمد - ط الرسالة - ٥٠٤/٣٢ (١٩٧٣٠) وقال المحقق: صحيح لغيره، سنن أبي داود: كِتَابُ الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ، بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّعْيِ فِي الْفِتْنَةِ، بِرَقْمِ (٤٢٥٩)، وَسنن الترمذي ت بشار: ، بَابُ مَا جَاءَ سَتَكُونُ فِتْنٌ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، بِرَقْمِ (٢١٩٧)، وَسنن ابن ماجه: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ التَّبَيُّنِ فِي الْفِتْنَةِ، بِرَقْمِ (٣٩٦١). وَصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ٤١٠/١ بِرَقْمِ (٩١٣-٢٠٤٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٧- عن ابن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أُمَّتُكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوْلِيَّهَا، وَسَيِّبُ آخِرِهَا بَلَاءٌ، وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيُرْفَقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْحَرَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلِيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ، وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطِعهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخِرُ يُنَازِعُهُ فَأَضْرِبُوا عُنُقَ الْآخِرِ»^(١)

٨- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: كنا نعوداً عند رسول الله ﷺ فذكر الفتن فأكثر في ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس، فقال قائل: يا رسول الله وما فتنة الأحلاس؟ قال: «هي هرب وحرب، ثم فتنة السرّاء؛ دخنها من تحت قدمي رجل من أهل بيتي يزعم أنه منّي وليس منّي وإنما أوليائي المتّقون، ثم يصطّلع النّاس على رجل كورك على ضلع، ثم فتنة الدّهيماء لا تدع أحداً من هذه الأُمّة إلا لطمته لطمّة، فإذا قيل: انقضت تمادت، يصبح الرّجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، حتى يصير النّاس إلى فسطاطين: فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، فإذا كان ذاكم فانتظروا الدّجال من يومه أو من غده»^(٢).

(١) صحيح مسلم: كتاب الإمامة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأوّل فالأوّل، برقم (٤٤٨١).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٣١٠-٣٠٩/١٠) برقم (٦١٦٨). سنن أبي داود: كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، برقم (٤٢٤٢). وقال الألباني في مشكاة المصابيح (١٤٨٧/٣) برقم (٥٤٠٣): صحيح.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٩- عن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يملأ الله ﷻ أيديكم من العجم، ثم يكونون أسداً لا يفرّون، فيقتلون مقاتلتكم ويأكلون فيئكم»^(١).

١٠- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل، فقيل: كيف يكون ذلك؟ قال: الهرج؛ القاتل والمقتول في النار»^(٢).

إلى غير ذلك من النصوص الواردة في ذمّ الفتن وذمّ السّعي فيها^(٣).

المسلك الخامس: الاحتجاج بالقواعد الشرعيّة، وأبرز هذه القواعد:

أولاً: قاعدة درء المفساد مقدّم على جلب المصالح، وهذا على فرض وجود مصالح حقيقيّة لا وهميّة لهذه المظاهرات، فكيف والمصلحة في هذه الوسائل ملغاة تماماً؛ لأنّ النّبِيَّ ﷺ لم يلجأ إليها لا هو ولا أصحابه مع قيام المقتضي لها والباعث عليها^(٤).

(١) أخرجه أحمد في مسنده - طبعة الرسالة - ٣٠٩/٣٣ برقم (٢٠١٢٣)، و٣٨٨/٣٣ برقم (٢٠٢٤٧) و(٢٠٢٤٨) و٣٥٢-٣٥١/٣٣ برقم (٢٠١٨١) وقال المحقّق: «إسناده ضعيف» اهـ. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١٠/٧ برقم (١٢٣٧٥): رواه أحمد والبزار والطبراني، ورجال أحمد رجال الصّحيح. ويُنظر: إتحاف المهرة ٤/٢٣٩ برقم (٦١٢٣). وأخرجه الحاكم في المستدرک (٥٥٧/٤) برقم (٨٥٦٣) وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» وعلّق الذهبي عليه بقوله: صحيح.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تُقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مَكَانَ الْمَيِّتِ مِنَ الْبَلَاءِ، برقم (٢٩٠٨).

(٣) ينظر للمزيد من الأدلة على ذمّ الفتن وذمّ السّعي فيها: الفتن لنعيم بن حماد، الإبانة الكبرى ٥٨٢/٢، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة ٣٢١/١-٢٣٠/١، صحيح أشراط الساعة ص ٦١.

(٤) ينظر: التّقض على مجوزي المظاهرات والاعتصامات ص ١٠٧.

التبَيان لحكم المظاهرات ونحوها من أساليب العصيان

ثانياً: قاعدة دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى، والمتمثلة في ظلم الظالم وفسقه ونحو ذلك؛ فإنها لا شيء أمام ما يقع من جراء هذه المظاهرات من سفك للدماء ونهب للأموال وانتهاك للأعراض، وأشدّ من ذلك كلّه تسلّط الأعداء على بلاد المسلمين.

ثالثاً: قاعدة سدّ الدّرائع؛ إذ هذه الوسائل العصرية ذريعة لوقوع منكرات أكبر ممّا يُراد إزالته بها غالباً، وتقع بسببها فتن عظيمة ومصائب جليلة.

رابعاً: قاعدة لا ضرر ولا ضرار، فلا يجوز إلحاق الضّرر بالآخرين، ولا يخفى على الضّرير فضلاً عن البصير ما لهذه المظاهرات من أضرار وخيمة، من ذلك على سبيل التّصوير لهذه البلية^(١):

١ - إراقة الدماء وترويع الأمنين، رغم أن زوال الدّنيا بأكملها أهون من إزهاق نفس مؤمنة واحدة فضلاً عن الكراسي التافهة.

٢ - زعزعة أمن البلاد نتيجة لهذا التّصارع، وانتشار الفوضى والاضطراب، واستغلال المجرمين لهذه الفرصة مما يزيد عدد الجرائم المختلفة التي تحدث في وقت الأزمات.

٣ - تعطيل الإنتاج ومصالح البلاد بسبب الإضرابات عن العمل، وبما تحدّثه المظاهرات بجموعها الغفيرة من إغلاق المحلات، وتعطيل حركة السّير.

(١) ينظر في جميع مفاسد المظاهرات ومضارّها: المظاهرات في ميزان الشريعة الإسلامية ص ٧٦ - ٨٣، حكم المظاهرات في الإسلام ص ١٣٣ - ١٤٥، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة (ص ٧٤٧) حكم المظاهرات في الشريعة الإسلامية لمحمد ابن عبد الله الإمام فتوى منشورة في ١٠/٣/١٤٣٢ هـ على الشبكة العنكبوتية الرابط:

http://www.olamayemen.com/show_fatawa723.html.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٤ - ما يحدث في هذه المظاهرات من محاذير شرعيّة كالاختلاط الشّنيع بين الرّجال والنّساء ممّا يحصل منه الفواحش، وقد تنتهك فيه الأعراض، ويكثر فيه التحرّش بالنّساء، وإتلاف الأموال والممتلكات، وما شابه ذلك.

٥ - تجرؤ الأعداء على الأمّة وتسلّطهم عليها، بل رأينا من المتظاهرين من يستعدي بعض الدّول العظوى على بلاده، ويستقوي بهم على دولته، ويتحالف معهم لتدمير البلاد والعباد ليصل إلى كرسي الحكم عبر دبّاباتهم.

٦ - فتح الباب أمام الفسّاق وأهل البدع والمندسّين في صفوف المسلمين لضرب الإسلام ولإظهار شعاراتهم وتسويق معتقداتهم، والتّصريح بها.

٧ - هدم عقيدة الولاء والبراء؛ وذلك بخروج المسلمين في المظاهرات مع الكفّار وأهل البدع والأهواء والأفكار المنحرفة، فيرفع الصّليب مع المصحف، كما رأينا ورأى غيرنا ذلك في أحداث مصر الأخيرة في ميدان التّحرير.

خامساً: قاعدة إعمال المقاصد الشرعيّة، فالشّريعة جاءت بحفظ

ضروريّات وكماليّات؛ منها الدّين والمال والعرض والنّفوس، ولا يخفى على ناظرٍ مدى تأثير هذه المظاهرات على هذه الضروريّات.



المطلب الثالث: شبهات المخالفين لأهل السنة:

أورد المجوّزون لهذه الوسائل الاحتجاجية شبهات كثيرة؛ وذلك لإضفاء الطابع الشرعيّ عليها وصبغها بصبغة إسلامية، ويمكن تقسيم شبههم إلى خمسة أقسام، أذكرها على الترتيب ثم أمثل لكل قسم بأهم أفرادها، ولم أقصد الاستيعاب مراعاة لطبيعة البحث:

القسم الأول: نصوص شرعية:

تعلّق المجوّزون لهذه المظاهرات والمسيرات بأدلة من القرآن تارة، وتارة من السنة، وهذه الأدلة لا حجّة فيها لهؤلاء البتّة، وأكتفي في ذلك بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(١)،

قالوا: المظاهرات والتظاهر من التعاون على البرّ والتّقوى!!؛ لاتّفاق المعنى اللغوي أولاً؛ ولكون المتظاهرين لا يتظاهرون إلا للمطالبة بحقّ أو لدفع ظلم. **والجواب على هذا:** أن المظاهرات لا يُراد بها التّعاون فقط بل تُراد لأمرين: التّعاون الجماعيّ والإعلان الجماعيّ، وهذا المعنى أشار إليه صاحب المعجم الوسيط، والبرّ والتّقوى في موافقة الشرع لا في مخالفته والخروج عليه^(٢)، وقد دلّت النصوص الكثيرة على تحريم الخروج على الحاكم، فيكونون بهذا أحقّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

(١) سورة المائدة الآية (٢).

(٢) ينظر: النقض على مجوزي المظاهرات والاعتصامات للدكتور عبدالعزيز السعيد ص ٦٢.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(١)، وهذه شبهة يكفي في الجواب عليها إيرادها في هذه الوريقات المعدودة، بله يكفيهم قبحاً أنهم صَوَّروا أمَّهات المؤمنين في مظاهرات، مع أنَّ الخطاب في الآية خرج مخرج التَّهْدِيدِ والوَعِيدِ لا المدح.

٣- عن طارق رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: أيُّ الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند إمام جائر»^(٢).

وللجواب عليه يقال: أنَّ ذلك مشروط بالقدرة والاستطاعة وأمن الفتنة، وبه قال جمهور العلماء ورجَّحه أكثر المحقِّقين^(٣)، ثم الحديث لم يرد فيه لفظ المظاهرة ولا ما يدل عليها فلا مستدل فيه أصلاً، بل إن قوله «عند» يقلب الدليل عليهم فإنَّ معناه قول الحق للسلطان وجهاً لوجه أمامه أو عنده بما يمكنه من إسماعه بغير واسطة ولا يكون في الشوارع والطُّرقات عن طريق الشَّعب والفوضى^(٤).

٤- حديث عمر رضي الله عنه قال: فقلت: يا رسول الله ألسنا على الحق إن متنا وإن حيينا؟ قال: «بلى والذي نفسي بيده، إنكم على الحق إن متتم وإن حييتم» قال: فقلت: ففيم الاختفاء؟ والذي بعثك بالحق لتخرجنَّ،

(١) سورة التحريم الآية (٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٨٨٤٨)، سنن النسائي: كِتَابُ الْبَيْعَةِ، فَضْلٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْحَقِّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ، برقم (٤٢٠٩)، وسنن ابن ماجه برقم (٤٠١٢)، وصححه الألباني في: السلسلة الصحيحة ٤٩٠/١.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٥١/١٠، وفتح الباري ٥٣/١٣، وعمدة القاري (٢٢٣/٧).

(٤) ينظر: حكم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات لنعمان عبد الكريم الوتر ص ٢٧.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

فأخرجناه في صفين، حمزة في أحدهما، وأنا في الآخر، له كديد ككديد الطّحين، حتّى دخلنا المسجد، قال: فنظرت إلي قريش وإلى حمزة، فأصابتهم كآبةٌ لم يصبهم مثلها، فسمّاني رسول الله يومئذ الفاروق، وفرّق الله بين الحقّ والباطل»^(١).

والجواب عليه: أنه حديث ضعيف ، ولو صحّ فأين مقاصد هؤلاء المتظاهرين من مقصد هذين الصحابيين، ثم إنّ الخارج معهما هنا هو رسول الله ﷺ وهو وليّ أمرهم، فلا حجة إذن.

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارًا يُؤْذِينِي، فَقَالَ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَتَاعَكَ إِلَى الطَّرِيقِ»، فَانْطَلَقَ فَأَخْرِجَ مَتَاعَهُ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: لِي جَارٌ يُؤْذِينِي، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ رضي الله عنه، فَقَالَ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَتَاعَكَ إِلَى الطَّرِيقِ»، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، اللَّهُمَّ أَخْزِهِ. فَبَلَغَهُ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى مَنْزِلِكَ، فَوَاللَّهِ لَا أُؤْذِيكَ»^(٢) فقالوا: هذه مظاهرة ووقفة احتجاجية من الصحابة مع هذا الرجل!^(٣)

والجواب عليه: كسابقه أنّ هذا الرجل إنّما فعل ما فعل بإذن وليّ الأمر، ولم يكن ثمّ رفع للشعارات وتكسير للمحلات وغصب للبنات.. كلّ ذلك لإصلاح الوضع!! زعموا^(٤).

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الاولياء ٤٠/١، وسنده ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (١٢٤)، وصححه الالباني في تخريجه له: ينظر: صحيح الأدب المفرد ص ٧١.

(٣) هكذا استدللّ به الشيخ عبد المجيد الزنداني.

(٤) وللمزيد من النصوص التي توهم المخالفون أنها أدلّة لهم وهي شبه يلبسون بها على ضعاف العقول والبصيرة. ينظر: حكم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات ص ٢٧، لنعمان عبد الكريم الوتر وفقه الله فقد أفاد وأجاد.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ المَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ العَصِيَانِ

القسم الثاني: قواعد شرعية:

من أهم القواعد التي استدلت بها المخالفون:

١- قاعدة الوسائل لها أحكام المقاصد، وهذه المظاهرات من الوسائل التي توصل إلى إقامة الخلافة كما تؤدي إلى إصلاحات سياسية.. إلى غير ذلك من هذيان القوم.

والجواب: أنّ هذا باطل بدليل اضطرابهم فتارة يجعلونها مباحة وتارة يجعلونها من الجهاد في سبيل الله وتركه نفاق، والحقيقة أن جهادهم هذا إنّما هو لإعلاء كلمة الديمقراطية وشهادتهم إنّما هي في سبيل التعددية الحزبية، إذن فلا المقصد شرعي ولا الوسيلة مشروعة، وما بُني على فاسد فهو فاسد.

ولو فرضنا أن مقصدهم شرعي فإنه يوجد من الوسائل المشروعة ما لا يجوز معه استيراد هذه الوسائل الغربية، والمقصود النهائي الذي يهذي به هؤلاء إنّما هو إقامة خلافة ديمقراطية بمواصفات غربية، فبئست الغاية والوسيلة، وبئس للمتظاهرين بدلاً^(١).

٢- الوسائل ليست توقيفية؛ لأنّ الأصل في العادات الإباحة، والوسائل من العادات فالأصل إذن في الوسائل الإباحة لا التوقيف، وهذه المظاهرات ونحوها من العادات فهي مباحة!!

(١) ينظر: الحجج القوية على أن وسائل الدعوة توقيفية ص ١٨، للشيخ عبدالسلام البرجس، حكم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات ص ٣٣، لعثمان عبد الكريم الوتر-بتصرف-.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

والجواب: أن نقول:

أولاً: إن العلماء لما قرَّروا هذه القاعدة وتكلَّموا عن العادات إنَّما أرادوا عادات المسلمين لا عادات الكفَّرة، فهذا تنزيل للقاعدة على غير محلِّها ومناطها.

وثانياً: نقول: ليست القاعدة على إطلاقها، بل إنَّ لها شروطاً، ومن شروطها ألاَّ تكون العادة مخالفةً للشَّرع، فلزمهم إذن قبل الاستدلال بالقاعدة أن ينفوا عن هذه الوسائل كونها مخالفةً للشَّرع، وأنى لهم ذلك؟!.

وثالثاً: هم مضطربون في الاستدلال للمظاهرات وفي تكييفها^(١)، فتارة يجعلون المظاهرات مقاصد وعبادات فيستدلُّون لها من القرآن والسُّنة، وتارة يجعلونها وسائل وعبادات كما هاهنا فيقولون: الأصل في العادات الإباحة! فالأصل في الوسائل الإباحة!!.

ثمَّ نقول للوسائل حالات ثلاث:

الحالة الأولى: الوسائل الملعَّاة، وهي الوسائل التي جاء النَّهيُّ عنها بدليل خاصٍّ كالتمثيل فهذا محرَّم.

الحالة الثانية: الوسائل المعتبرة، التي نصَّ الشَّرع على جوازها بنصٍّ خاصٍّ، كجعل الأذان وسيلةً للإعلام بدُخول وقت الصَّلَاة، وهذا مشروع اتِّفاقاً.

(١) ينظر: مطلب التَّكييف الفقهيِّ للمظاهرات في ص ٤٠؛ فإن فيه تأصيلاً لمسألة تكييف المظاهرات.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

الحالة الثالثة: الوسائل التي لم يأت نص خاص بجوازها ولا حرمتها، وهذه تتردد بين المصالح المرسلّة والبِدَع المحدثّة، وهنا ينظر في هذا الأمر المراد إحداثه لكونه مصلحةً، هل المُقتَضِي لِفِعْلِهِ كَانَ موجوداً في عهدِ الرَّسُول ﷺ فإن كان موجوداً ففعله بدعة، وإن لم يكن موجوداً لكن تركه لمانع ففعله أيضاً بدعة، وإن لم يكن موجوداً ولم يكن هناك مانع لكن الداعي إلى فعله ذنوب العباد فهذا كسابقه. فيجب العودة إلى الدين والوسائل المشروعة^(١)، وسيأتي مبحث خاص بالبدائل الإسلاميّة.

٣- قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فقرروا أولاً مقدّمة وهي أنّ إقامة الدولة الإسلاميّة واجب وكذلك الخلافة الرّاشدة، وتحكيم الشريعة واجب... وكذا الإنكار على الظّالم واجب وتغيير المنكر فرض وإلا عمّنا الله بعقاب. إلى آخر المنظومة، والنتيجة الهامّة هي: أنّ الخروج على الحكّام بالمظاهرات والمسيرات والإضرابات... إلى آخره: واجب!

وللجواب عن هذه الجمجمة نقول: أنّ الشّأن ليس في بيان الحكم الشرعيّ لإقامة الدولة أو تحكيم الشريعة أو إنكار المنكرات، فنحن لا نجادل في هذا، وإنّما الشّأن في طريقة إقامة الدولة الإسلاميّة، وفي طريقة تحكيم الشريعة، وفي طريقة إنكار المنكرات، فهذا هو الموضوع. ثمّ إنّ القاعدة المذكورة لها شروطها التي تقيدها بأنّ يكون الواجب مشروعاً، وأن يكون مقدوراً عليه شرعاً فإذا عجز عن الإنكار للمنكر

(١) ينظر: حكم المظاهرات في الإسلام، للشيخ عبدالملك رمضان، موقع منتديات تبسة.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا وَاجِبَ مَعَ الْعَجْزِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْلَّفِ تَحْصِيلَ شَرْطِ الْوَجُوبِ، وَإِلَّا هَلْ يَقُولُونَ: إِنَّ زَوَالَ الشَّمْسِ وَاجِبٌ عَلَى الْمَكْلُوفِينَ لِيُتَسَنَّى لَهُمْ صَلَاةُ الظُّهْرِ؟!.

٤- استدلّاهم بِالْعُرْفِ الْعَامِّ، فَقَالُوا: لَقَدْ تَعَارَفَ الْعَالَمُ!! عَلَى هَذِهِ الْوَسَائِلِ فَهِيَ إِذْنٌ مَبَاحَةٌ.

والجواب: أَنَّ قَاعِدَةَ الْعُرْفِ بَرِيئَةٌ مِنْ هَذَا التَّعَارُفِ؛ إِذْ مِنْ شَرَايِطِ الْعُرْفِ الْمَهْمَّةِ أَلَّا يَخَالَفَ نَصًّا، فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفَتْ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتُ مَا لَا يُحْصَى مِنَ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ.

ثَالِثًا: وَقَائِعُ مِنَ السَّيِّرَةِ وَالتَّارِيخِ:

مِنْ هَذِهِ الْوَقَائِعِ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا:

١- **قِصَّةُ الْحَدِيثِيَّةِ:** لَمَّا امْتَنَعَ الصَّحَابَةُ عَنْ حَلْقِ رُؤُوسِهِمْ، فَقَالُوا: هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَظَاهِرَاتِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الصَّحَابَةِ إِضْرَابٌ مِنْهُمْ وَالْإِضْرَابُ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ:

والجواب: أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا امْتَنَعُوا عَنِ الْحَلْقِ لِشِدَّةِ غَضَبِهِمْ عَلَى الْكُفَّارِ وَشِدَّةِ رَغْبَتِهِمْ فِي آدَاءِ مَنَاسِكِ الْعِمْرَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ: «تَوَقَّفُوا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ لِلنَّدْبِ أَوْ لِرَجَاءِ نَزُولِ الْوَحْيِ بِإِبْطَالِ الصَّلْحِ»^(١)، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ إِضْرَابَاتِ النَّاسِ الْيَوْمَ الصَّارِخَةِ بِالْحَرِيَّةِ مَعَ
(١) فَتْحُ الْبَارِي ٣٤٧/٥.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

ما فيه من مفاسد وتعطيل لمصالح البلاد والعباد؟!، ويقال لهم أيضاً:
من سبقكم بهذا الاستدلال الجريء!؟.

٢- فتنة ابن الأشعث وخروج عائشة رضي الله عنها في معركة الجمل:

والجواب: أن هذا استدلال بالفتن التي أنكرها العلماء قاطبة، وأما
عائشة رضي الله عنها فخرجت للإصلاح بينهم وهي أمُّهم^(١)، ثم هي نفسها لم
تحمد خروجها ذلك، بل كانت كلما تذكَّرتَه بكت رضي الله عنها، ومن أقوالها في
ندمها على خروجها إلى البصرة قولها: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ غُصْنًا رَطْبًا وَلَمْ
أَسِرْ مَسِيرِي هَذَا»^(٢).

(١) فقد جاء عن قيس قال: لما أقبلت عائشة مرَّت ببعض مياه بني عامر طرقتهم ليلاً،
فسمعت نباح الكلاب، فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوَاب. قالت: ما أظنني إلا
راجعة، قالوا: مهلاً يرحمك الله، تقدمين فيراك المسلمون، فيصلح الله بك، قالت: ما
أظنني إلا راجعة، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب
الحوَاب» رواه ابن أبي شيبة برقم (٣٧٧٧١).

(٢) الكتاب المصنف في الأحاديث والأثار تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
٥٤٤/٧ برقم (٣٧٨١٨)، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرشد - الرياض، ط ١ ١٤٠٩ هـ.
وانظر لمزيد من الأحاديث والأثار الصحيحة والثابتة الدالة على ندم وتوبة الصَّديقة
من مسيرها هذا المصادر التالية: المستدرك على الصحيحين تصنيف الحاكم محمد بن
عبد الله: (١٢٨/٣) (٤٦٠٩)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت،
ط ١ ١٤١١ هـ. ومجمع الزوائد تصنيف نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٧: ٢٣٨ برقم
(١٢٠٤٠) تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٤١٤ هـ، والمصنف
لابن أبي شيبة ٥٤٢/٧ برقم (٣٧٨١١)، والسنن الكبرى للبيهقي أحمد بن الحسين أبي بكر
(٣٠١/٨) برقم (١٦٧١٨) و(١٦٧١٩) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية
- بيروت - لبنان، ط ٣ ١٤٢٤ هـ. والبداية والنهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير ٦/٢٣٦، ط ١
١٤٠٨ هـ، إحياء التراث العربي وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها
تأليف محمد ناصر الدين الألباني (١/٨٤٦-٨٥٥) مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ ١٤١٥ هـ.
وعصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين تأليف أكرم
ضياء العمري (ص: ٤٥٩)، مكتبة العبيكان.

رابعاً: أصول عقديّة:

ومن ذلك:

١- قولهم: إنّ المظاهرات ليست خروجاً؛ لأنّ الخروج ما كان بالسّلاح، والمظاهرات لا سلاح معها. وقد سبق الردّ على هذا التّفريق الفاسد فليُرجع إليه^(١).

٢- قولهم: الخروج على وليّ الأمر مذهب قديم للسّلف:

والجواب هو: أنّ ما حصل من وقائع إنّما هي اجتهادات لبعضهم، خالفهم فيها كبار علماء عصرهم، ثمّ على فرض صحّة هذا فإنّ الأمر استقرّ على تحريم الخروج ووقع الإجماع من السّلف على ذلك، كما قال الحافظ ابن حجر، وقال النووي: «هذا الخلاف كان أولاً ثمّ حصل الإجماع على منع الخروج عليهم»^(٢).

٣- الاستدلال بأصل الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فقالوا:

الحاكم ظالم، والمظاهرات وسيلة من وسائل النّهي عن المنكر.
والجواب على هذا أن يُقال: ليس الشّأن في أصل الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولا هو محلّ للنّزاع، ولكن الشّأن في طريقة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فالطّريقة إذا خالفت الشّرع لم تجز، ثمّ إنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من فروض الكفاية، وهم جعلوا

(١) يُنظر: من هذا البحث: ص ٤٠-٤٨.

(٢) شرح مسلم ٢٢٩/١٢، وينظر: التّقض على مجوزي المظاهرات للشّيخ عبد العزيز السعيد ص ٨٧.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

المظاهرات جهاداً عينياً، والمتخلف عنها من القواعد المنافقين^(١)، ونقول أيضاً: هذا الأصل له شروطه وله فقهه وضوابطه، ومن شروطه أن يكون الأمر النَّاهي عالماً حليماً رفيقاً إلى غير ذلك^(٢)، فأين العلم والرفق والحلم عند هؤلاء المتظاهرين اليوم؟!^(٣).

خامساً: شُبُهَاتٌ سَمِجَةٌ وَسَادِجَةٌ:

١- الاستدلال بالواقع، فقالوا هذه المظاهرات آتت ثمارها في الواقع، فلولاها ما استجاب الحكّام لمطالب الشُّعوب، وبفضلها سقط الرئيس الفلاني، ومن حسناتها تغييرُ البرلمان الفلاني، ومن خيراتها ذهاب النظام الفلاني، ومن بركاتها مشاركة الإسلاميين للعلمانيين في الحكومة واجتماعهم معهم في طاولة واحدة....

والجواب أن يقال: متى كان ما ذكروه ثماراً، فهذه في الحقيقة مضارٌ، فالوسيلة إذا ثبتت حرمتها شرعاً فغايتها ونتيجتها مضرّة محضّة أو غالبية، فمَثَلُ مَنْ يَسْتَدِلُّ بِمِثْلِ هَذَا كَمِثْلِ مَنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى جَوَازِ عَمَلِ السِّحْرِ لِلْعَطْفِ وَتَحْبِيبِ الزَّوْجَةِ إِلَى زَوْجِهَا، وَحَلِّ السِّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ بِسِحْرِ مِثْلِهِ، فَهَلْ يُسْتَدَلُّ بِشِفَاءِ الْمَرِيضِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ التَّدَاوِيِّ مِنَ السِّحْرِ بِسِحْرِ مِثْلِهِ، مُتَّجَاهِلاً النُّصُوصَ الْمُحَرَّمَاتِ لِلسِّحْرِ، وَمُتَنَاسِياً

(١) هكذا قال المدعو عبد الله صعتر باليمن.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٨٢/١٤.

(٣) ينظر: التَّقْضَى عَلَى مُجَوِّزِي الْمَظَاهِرَاتِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّعِيدِ ص ٦٠، حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْإِضْرَابَاتِ وَالْإِعْتَصَامَاتِ لِنَعْمَانَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْوَتْرِ ص ٣٨، تَمْيِيزُ ذَوِي الْفِطْنِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْمَالِكِ رَمْضَانِي ص ٥٨.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

ما دَخَلَ فِيهِ مِنْ دَاءِ الْكُفْرِ الْمُوْبِقِ فِرَاراً مِنْ دَاءِ تَكْفُرِ بِهِ السَّيِّئَاتِ أَوْ تُرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟! هَذَا لَا يَقُولُهُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَسْكَةٌ مِنْ عَقْلِ فَضْلاً عَنْ دِيَانَةٍ. ثُمَّ مَتَى كَانَتْ الثَّمَارُ مِيزَاناً وَمَعْيَاراً وَدَلِيلًا لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ؟!، إِنَّمَا يَنْظُرُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَقِيقَتِهَا؛ إِذِ الْعِبْرَةُ بِالْحَقَائِقِ، وَشَبَهَتُهُمْ هَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ قَاعِدَةِ الْغَايَةِ تَبَرُّرِ الْوَسِيلَةِ، ثُمَّ عَلَى فِرَاضِ التَّسْلِيمِ بِهَذَا نَقُولُ لَهُمْ: أَيْنَ هَذِهِ الثَّمَارُ أَمَامَ الْخِرَابِ وَالذَّمَارِ الَّذِي خَلَّفَتْهُ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ؟! وَمَثَلُهَا أَيْضاً مِثْلُ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ الْمَنْصُوصِ عَلَى نَفْعِهِمَا فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّ الْقُرْآنَ حَرَّمَهُمَا لِأَنَّ إِثْمَهُمَا أَكْبَرَ مِنْ نَفْعِهِمَا، فَثَمَارُ الْمَظَاهِرَاتِ إِنَّمَا هِيَ ثَمَارٌ مُرَّةٌ أَذَاقَتْهَا الْمُسْلِمِينَ الْوَيْلَاتِ، فَبُسَّتِ الثَّمَارُ هِيَ، وَبُسَّتِ الْأَشْجَارُ الَّتِي أَثْمَرَتْهَا!.

٢- الاستدلال بالذساتير، فقالوا: الدستور يمنح المواطن حقَّ التظاهر للمطالبة بحقه!

والجواب: وهذه - حقيقة - أغرب شبهة طرقت سمعي؛ لأنَّ الدُّسْتُورَ مِنْ وَضْعِ الْبَشَرِ، فَكَيْفَ يَسْتَدَلُّ بِالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ عَلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؟! . ثمَّ هَذِهِ الدَّسَاتِيرُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهَا حَتَّى عِنْدَ الشُّعُوبِ. بَلْ نَقُولُ: إِنْ عِلَاقَةُ الرَّاعِي بِالرَّعِيَّةِ لَيْسَتْ عَقْدٌ مَعَاوِضَةٌ حَتَّى يُقَالَ فِيهَا: الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ!! بَلْ هِيَ بَيْعَةٌ وَعَهْدٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا^(١).



(١) ينظر: النَّقْضُ عَلَى مَجْوزِي الْمَظَاهِرَاتِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّعِيدِ ص ٦٧.

المبحث الثالث: البدائل الإسلامية عن المظاهرات

ونحوها من وسائل الضغط والتغيير المعاصرة:

إنَّ المتأمل في طريقة القرآن يجد أنَّ الله - سبحانه وتعالى - ما حرَّم على عباده شيئاً إلاَّ وأبدلهم عوضاً عنه ما هو خير منه، حتَّى في مجال الألفاظ والعبارات فإنَّه تعالى قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعْنَا وَقُولُوا **أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعُوا**﴾^(١)، فقد نهاهم - تعالى - عن ذلك لأنَّ فيه شَبهًا باليهود، وأبدلهم بأنَّ يقولوا له ﴿**أَنْظَرْنَا**﴾، كذلك من تدبَّر سيرة المصطفى ﷺ يجد ذلك واضحاً في منهجه في التَّربية والتَّعليم، فإنَّه كان إذا حرَّم شيئاً أتى بالبديل المشروع مقابل ذلك الأمر المُحرَّم؛ لأنَّه يعلم أنَّ النَّفوس ضعيفة، ومجبولة على حبِّ العوض والبديل.

ومن هذا المنطلق فإنَّ البحث السَّديد من العالم أو المربي أو الباحث لما يكون بديلاً عمماً هو مُتاح ويُستطاع الوصول إليه بأسرع الوسائل وأدنى السُّبل؛ فإنَّ هذا النَّوع من البحث يعتبر من المشاريع الإصلاحية وهو من الضَّرورة بمكان وخاصَّة في هذا العصر، الذي تعجُّ فيه الفوضى الفكرية، والمتنوعات الثقافيَّة، وكلُّ منها يضغط بطرف على العقول؛ فأمتنا إذن تحتاج لبدائل كثيرة في عدَّة مضامير - كهذا المضمار وهو التغيير والاحتجاج الذي نحن بصدد بحثه - تكون مفيدة وهادفة وشرعية في الوقت نفسه فلا تكون حلولاً مستوردة من بلاد الكُفر، ولا بدائل غير شرعية مُحدثة.

(١) سورة البقرة الآية (١٠٤).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

والجدير بالتَّنبِيهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ اسْتِيرَادُ وَسَائِلِ الْكُفَّارِ كِبَدَائِلِ أَوْ الْاسْتِنْجَادِ بِالْوَسَائِلِ الْمَحْرَمَةِ وَالْبِدْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى لَا يَجُوزُ أَسْلَمَةُ هَذِهِ الْوَسَائِلِ كَمَا هُوَ صَنِيعُ بَعْضِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، فَتَجِدُ عِنْدَهُمْ بَدَائِلَ وَلَكِنَّهَا تَبْدِيلٌ لِلتَّسْمِيَّاتِ دُونَ الْحَقَائِقِ وَالْمَعَانِي!! : تَجْمَهْرُ إِسْلَامِيٌّ، وَمَسِيرَاتُ إِسْلَامِيَّةٌ، وَأَنَاشِيدُ إِسْلَامِيَّةٌ، بَلْهُ وَرَقْصٌ إِسْلَامِيٌّ، وَتَمَثِيلٌ إِسْلَامِيٌّ، فَهَذَا كَسَابِقِهِ، بَلْ أَضَلَّ سَبِيلًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَلْيِيسٍ وَافْتِرَاءٍ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَافْتِيَاتٍ عَلَى اللَّهِ الَّذِي حَرَّمَ مِثْلَ هَذِهِ الْوَسَائِلِ^(١).

وَيُمْكِنُ أَنْ نَسْتَخْلَصَ مِمَّا سَبَقَ الْبَدَائِلِ الْإِسْلَامِيَّةَ - بِإِيجَازٍ - لِهَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ وَالْإِعْتِصَامَاتِ وَالثُّورَاتِ دُونَ اسْتِقْصَاءِ لَهَا لَضَيْقِ الْمَقَامِ؛ فَذَكَرْنَا مِنْهَا:

١ - الاستغفار والتَّوبَةُ: وَلَسْتُ أَبَالِغُ لَوْ قُلْتُ إِنَّهُ أَنْفَعُ الْبَدَائِلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكَّامَ الظُّلْمَةَ إِنَّمَا تَسَلَّطُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله بِحَدِيثِ عِبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَخْبِرَنَا بِبَلِيَّةِ الْقَدْرِ فَتَلَاحَى رَجُلَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ رحمته الله: «خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ بِبَلِيَّةِ الْقَدْرِ فَتَلَاحَى رَجُلَانِ فَرَفَعْتُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمَسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ أَوْ السَّابِعَةِ أَوْ الْخَامِسَةِ»^(٢) عَلَى أَنَّ ذُنُوبَ الرَّعِيَّةِ سَبَبٌ فِي

(١) يَنْظُرُ: الْحَجَّاجُ الْقَوِيَّةَ عَلَى أَنْ وَسَائِلُ الدَّعْوَةِ تَوْفِيقِيَّةٌ لِلشَّيْخِ عَبْدِالسَّلَامِ الْبَرْجَسِيِّ ص ١٨.

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، بِرَقْمِ (٤٩).

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

فساد الرّاعي وظلمه، ولمّا وقعت فتنة الحجّاج وخرج النّاس عليه ثبت الحسن البصريّ ثباتاً عظيماً وقال لهم^(١): إِنَّ الْحَجَّاجَ عَذَابَ اللَّهِ فَلَا تَدَافِعُوا عَذَابَ اللَّهِ بِأَيْدِيكُمْ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالِاسْتِكَانَةِ وَالتَّضَرُّعِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنْضَعُونَ﴾^(٢) وجاء عن كعب الأحرار أنّه سمع رجلاً يدعو على الحجّاج فقال: «لا تفعل إنَّكم من أنفسكم أُنْتِم»^(٣).

٢- الاستقامة والتّقوى: أعني استقامة الرّعيّة - وأوكد على كلمة: الرّعيّة-؛ ذلك أنّ هذا البديل هو في الحقيقة مربط الفرس والدّواء الذي تعسر على الحزبيّين استساغته وما هم بمُسْتَسِيغِيهِ؛ لأنّه باختصار هو المعنى الوحيد لقول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(٤)، وهم لا يؤمنون بالتّغيير لِمَا فِي أَنْفُسِهِم التي أعياهم حملها على ما يُخالف هواها، إنّما يُصدّقون بسرّاب التّغيير السّياسيّ، وكان الطّروشيّ رحمه الله سمع بهذه المقالة! فقال لهم: «لم أزل أسمع النّاس يقولون: أعمالكم عمّالكم كما تكونوا يولّى عليكم»، إلى أن ظفرت به في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعُضِّ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٥).

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٢٨٦.

(٢) سورة المؤمنون الآية (٧٦).

(٣) فيض القدير ١١٣/١.

(٤) سورة الرعد الآية (١١).

(٥) سورة الأنعام الآية (١٢٩).

(٦) سراج الملوك للطروشيّ ص ١١٦.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

وقال المحدث الألباني رحمه الله في تعليقه على كلام شارح الطحاوية: «وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحُكَّام الذين هم «من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا» وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربُّوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، وإلى ذلك أشار أحدُ الدُّعاة المعاصرين بقوله: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم على أرضكم». وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض النَّاسِ، وهو الثَّورة بالسَّلاح على الحُكَّام بواسطة الانقلابات العسكريَّة، فإنَّها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (١)(٢).

٣- الدُّعاء لولاة الأمور بالصَّلاح: وقد جاء عن الفضيل ابن عياض رحمه الله: «لو كانت عندي دعوة مستجابة لجعلتها في السُّلطان»، إذ بصلاح الحُكَّام يصلح النَّاسُ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وينبغي أن يُعرف أن أولي الأمر كالسُّوق ما نفق فيه جُلب إليه، هكذا قال عمر ابن عبد العزيز، فإن نفق فيه الصُّدق والبر والعدل والأمانة جُلب إليه ذلك، وإن نفق فيه الكذب والجور والخيانة جُلب إليه ذلك» (٣)، وتاريخ المسلمين ناطق بما للأسوة الطيبة في الحُكَّام من أثر في الأمَّة، ففي

(١) سورة الحج الآية (٤٠).

(٢) العقيدة الطحاوية ص ٤٧.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٦٨/٢٨.

التبَيَانُ لِحُكْمِ المَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ العَصِيَانِ

أيام عمر بن الخطاب شاع الزُّهد والتَّقَشُّفُ اقتداءً به وقد قيل: «النَّاسُ عَلَى دِينِ مَلُوكِهِمْ» ورحم الله من قال: «مَا أَنْكَرْتَ مِنْ زَمَانِكَ فَإِنَّمَا أَفْسَدَهُ عَلَيْكَ عَمَلُكَ»^(١).

٤- النَّصِيحَةُ لِلْحُكَّامِ سِرًّا وَبِحِكْمَةٍ: ويدخل في ذلك مكاتبة ولاة الأمور بالرسائل الخاصة؛ لحديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٢)؛ ولحديث عياض ابن غنم: «من أراد أن ينصح لذي سلطان بأمرٍ فلا يُبَيِّنْهُ لَهُ علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به، فإن كان قَبْلَ منه فذاك، وإلا قد كان أَدَى الذي عليه»^(٣).

٥- تَأْلِيفُ الكُتُبِ فِي أَحْكَامِ المَلُوكِ وَأَدَابِهِمْ: وبيان واجباتهم تجاه رعيتهم، وأحكام الإمامة ونحو ذلك، الهادفة لإصلاح الرّاعي والرّعيّة دون ذِكْرِ للأسماء ودون طعنٍ في حُكَّامِ المسلمين.

٦- تَأْسِيسُ قَنَوَاتٍ وَإِذَاعَاتٍ وَمَوَاقِعَ خَاصَّةً بِالإِنْتَرْنِت: هدفها بيان حقوق ولاة الأمور على رعيتهم، ونشر محاسن الأخلاق وبخاصّة أخلاق الرّعيّة مع حاكمها من صبرٍ ودُعاءٍ ونحو ذلك، كما يكون عمل هذه القنوات والمواقع الرّدّ على دُعاة الفتن والخروج وبيان زيف شُبُههم.

٧- الدَّعْوَةُ إِلَى اللّهِ: بتربية النَّاسِ وتعليم الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى سَنَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فإن انتشار العلم حياة للرّاعي والرّعيّة، ومن تَأَمَّلَ فِي

(١) سراج الملوك للطرطوشي ص ١١٦.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، بابُ بَيَانِ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، برقم (٥٥).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (١٠٩٦)، وصححه الألباني في: ظلال الجنة ٥٢١/٢.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

سيرة السَّلفِ رأى عجباً من تأثُرِ الحُكَّامِ بالعلم والعلماء.

٨- التَّحَلِّيُّ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ: من ذلك التَّحَلِّيُّ بِالصَّبْرِ والرَّقِّقِ والرَّحْمَةِ

بِالْآخِرِينَ، وإقامة العدل وغير ذلك؛ إذ الجزء من جنس العمل.

٩- تنظيم جلسات ولقاءات بين العلماء وأهل الرَّأْيِ والمشورة وبين

الحُكَّامِ تُطْرَحُ فِيهَا هُمُومُ الرَّعِيَّةِ ومشاكلهم في جرأة أديبته تحفظ معها

مكانة الحاكم وهيئته الشَّرْعِيَّة.



الخاتمة

الحمد لله على ما أنعم ويسرّ، فله الحمد أوّلاً وآخرًا، أما بعد:
فقد تبين من هذا البحث خطر هذه الوسائل العصرية في الضَّغَطِ
والتَّغْيِيرِ، وحجم تدميرها للمجتمعات، فجاء هذا البحث نذيراً
للمسلمين، كما أنه دعوة للباحثين للعناية بهذه المسائل بياناً لعوارها
وكشفاً عن آثارها؛ لدرء الفتنة عن جميع بلاد المسلمين.

ومن أبرز نتائج هذا البحث ما يلي:

- ١- أهميّة دراسة وسائل الضَّغَطِ والتَّغْيِيرِ المعاصرة وبيان أحكامها
وبخاصة في وقتنا الحاضر.
- ٢- عظم منصب الحاكم وأهميّة موقعه في الشَّرْعِ.
- ٣- أنّ مثل هذه الدِّراسات تعتبر تطبيقاً عملياً لمفهوم فقه الواقع، لا سيما
وأنّ المخالفين للشَّرْعِ في هذه المسائل من الغالين في هذا المصطلح.
- ٤- أنّ لمصطلح المظاهرات تعريفات عديدة وأنّ التَّعريف المختار منها
أنها: «خروج علنيّ لمجموعة من الناس لتحقيق هدف مشترك كإسقاط النِّظام
أو الضَّغَطِ عليه للاستجابة لمطالب معيّنة، وقد ينتج عن ذلك الانجرار إلى نزاع
مُسَلَّح عند ارتفاع سقف المطالب كإرادة إسقاط النِّظام».

التبَيان لحكم المظاهرات ونحوها من أساليب العصيان

- ٥- أن هناك ألفاظاً ومصطلحات سياسية لها علاقة قويّة بلفظ المظاهرات، كما أنّها في عمومها تهدف لمقصد واحد.
- ٦- أنّ علاقة المظاهرات بعمل الخوارج علاقة فرع بأصل.
- ٧- أنّ المظاهرات نوع من الخروج على وليّ الأمر - وإن كان خروجاً قولياً-، فهو كخروج القعدية، وأنّه أشدّ من الخروج بالسيف من وجهه، لأنّ حقيقة الخروج عند أهل السنّة والجماعة تشمل الخروج باللسان والقول كما تشمل الخروج بالسيف.
- ٨- أن الحكم الشرعيّ لهذه المظاهرات ونحوها من وسائل الاحتجاج العصريّة التّحريم.
- ٩- هناك بدائل شرعيّة متاحة تغني عن المظاهرات ونحوها.

وأما التّوصيات فتتمثّل فيما يلي:

- ١- يجب العناية بفقهاء السياسة الشرعيّة عموماً، والأنظمة السياسيّة المعاصرة خصوصاً.
- ٢- وجوب العناية بالنّاحية التّطبيقيّة المعاصرة لفقهاء السياسة الشرعيّة، وبخاصة النوازل والمستجدات في هذا الباب.
- ٣- تأليف المزيد من البحوث في بيان عوار هذه الوسائل المشؤومة، وبخاصة البحوث الميدانيّة العمليّة في هذا العصر، وبحوث مفردة في التّنصيب على البدائل الإسلاميّة لهذه الظواهر السّليبيّة المتبع فيها سنن الكفّار و المبتدعة.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

٤- دراسة هذا الموضوع بالذَّات، وهو وسائل الضَّغط والتَّغيير المعاصرة في ضوء مقاصد الشَّرِيعَةِ؛ لِإيقاف النَّاسِ عَلَى الْحِكْمِ الْعَظِيمَةِ لِلشَّرْعِ فِي تَحْرِيمِ هَذِهِ الْوَسَائِلِ، ثُمَّ هَذَا أَدْعَى لِلْقَبُولِ عِنْدَ الْعَامَّةِ.

٥- إثراء منصب السُّلْطَانِ أَوْ الْحَاكِمِ بِبَحُوثٍ عِلْمِيَّةٍ لِلحَاجَةِ الْمَاسَّةِ إِلَى ذَلِكَ.

٦- تفعيل علم القواعد الفقهية في مسائل القضاء والسياسة بدراسة الفروع القضائية والسياسية المندرجة تحت كل قاعدة فقهية.

هذا والله أعلم، اللهم ارحم المسلمين وأعدّهم من شرور أنفسهم وسيئات أعمالهم، اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا، ربنا واغفر لنا إنك أنت الغفور الرحيم، وصلى الله وسلّم على خير البرية وعلى آله وأصحابه.



التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

فهرس الآيات

رقم الآية	اسم السورة	الآية
١٠٤	البقرة	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَفُولُوا أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعُوا﴾
١٤٥	البقرة	﴿وَلَكِنَّ أَتَّبَعْتِ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾
٢	المائدة	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾
٥٩	النساء	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
١٢٩	الأنعام	﴿وَكَذَلِكَ قَوْلِي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
٧٩	التوبة	﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾
٨٩	يونس	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
١١	الرعد	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾
٤٠	الحج	﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

- ٧٦ المؤمنون ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنْضَعُونَ﴾
- ١٨ الجاثية ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيحَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعَهَا وَلَا تَنْتَبِعْ﴾
- ٤ التَّحْرِيمِ ﴿وَإِن تَظَاهَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾
- ٤ المنافقون ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا﴾



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة

الحديث أو الأثر

- ٥١..... أبغض النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَلْحَدٌ فِي الْحَرَمِ
- ٥٤..... اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ فِرْعَانَ
- ٥٤..... أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ
- ١٤..... أَطِعْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
- ٤٣..... اعدل، هذه قسمة ما أريد بها وجه الله
- ٢٦..... أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمُهُ؟
- ٧٣..... إِنَّ الْحِجَّاجَ عَذَابَ اللَّهِ فَلَا تَدَافِعُوا عَذَابَ اللَّهِ بِأَيْدِيكُمْ
- ٥٢..... إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالَفُوهُمْ
- ٥٥..... إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمَظْلَمِ
- ٤٥..... إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا، فنَقُولُ لَهُمْ
- ٢٥..... انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا
- ٥٦..... إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ
- ٢٣..... إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا
- ٥٥..... إِيَّاكُمْ وَالْفِتْنَ؛ فَإِنَّ اللِّسَانَ فِيهَا مِثْلُ وَقْعِ السِّيفِ

الصفحة

الحديث أو الأثر

- ٦١ جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: أيّ الجهاد أفضل؟
- ٥٤ خرج رسول الله ﷺ يوماً فزعاً محمراً وجهه
- ٧٢ خرج علينا رسول الله وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر
- ١٣ خيار أئمتكم الذين تحبّونهم ويحبّونكم
- ٢٤ دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه
- ٢٥ الدِّينُ النَّصِيحَةُ
- ٥٥ ستكون فتن؛ القاعد فيها خير من القائم
- ١١ على المرء المسلم السَّمع والطَّاعة فيما أحبّ
- ١١ عليك السَّمع والطَّاعة، في عسرك ويسرك
- ١١ فإذا أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة
- ٦٢ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارًا يُؤْذِنِي
- ٤٥ قعد الخوارج هم أخبث الخوارج
- ١٣ قلنا يا رسول الله: لا نسألك عن طاعة من اتقى
- ٥٦ كنا قعوداً عند رسول الله ﷺ فذكر الفتن
- ٧٣ لا تفعل إنَّكم من أنفسكم أُتِيتُمْ
- ٦٧ لكلّ عمل شرة ولكلّ شرة فترة
- ٧٤ لما أقبلت عائشة مرّت ببعض مياه بني عامر
- ٧٤ لو كانت عندي دعوة مستجابة لجعلتها في السُّلطان

الصفحة

الحديث أو الأثر

- ٥٢ ليس متاً من عمل بسّته غيرنا
- ٥٣ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه
- ٢٥ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ، فَلَا يُبْدِ لَهُ عِلَانِيَةً
- ٤٧ من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله
- ٥٢ مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ
- ٤٦ مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَلْيَصْبِرْ
- ١٤ هم يلون من أمورنا خمساً: الجمعة والجماعة
- ٥٧ والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس
- ٦٧ وَدِدْتُ أَنْي كُنْتُ غُصْنًا رَطْبًا وَلَمْ أُسِرْ مَسِيرِي هَذَا
- ٥٢ وعظنا رسول الله ﷺ موعظة
- ٦١ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْسِنَا عَلَى الْحَقِّ إِنْ مَتْنَا وَإِنْ حَيِينَا؟
- ١٢ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بَشَرًّا
- ١١ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ
- ٥٧ يوشك أن يملأ الله عزّ وجلّ أيديكم من العجم



فهرس المصادر
والمراجع

- الإبانة الكبرى، عبس الله بن محمد، ابن بطة، دار الراية، ١٤٠٩هـ.
- اتباع السنن واجتناب البدع، محمد بن عبدالواحد، المقدسي، دار ابن كثير.
- اتحاف الجماعة، حمود بن عبدالله، التويجري، دار الصمعي، ١٤١٤هـ.
- اتحاف المهرة، أحمد بن علي، ابن حجر، مجمع الملك فهد، ١٤١٥هـ.
- أجنة المكر الثلاثة، عبد الرحمن بن حسن، الميداني، دار القلم، ١٤٢٠هـ.
- الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة، صالح بن فوزان، الفوزان.
- الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الحديث - القاهرة.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ ١٤٠٥هـ.
- أعلام السنة المنشورة في اعتقاد الطائفة الناجية المنصورة للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، دار الزأحم - الرياض، ط ١ ١٤٢٦هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- اقتضاء الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، أحمد بن عبدالحليم، ابن تيمية، تحقيق ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب - بيروت - لبنان. ط ٧. ١٤١٩هـ.
- الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن إسماعيل، أبوشامة، دار الهدى، ١٣٩٨هـ.
- البداية والنهاية إسماعيل بن عمر بن كثير، ط ١ ١٤٠٨هـ، إحياء التراث العربي.
- بدائع الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ، أبوبكر بن مسعود، الكاساني، المكتبة الحبيبية ١٤٠٩هـ.
- تاج العروس، محمد بن محمد، الزبيدي، دار الهداية.
- تحذير الشَّباب من فتنة الخروج والمظاهرات والإرهاب، محمد ابن ناصر، العريني.
- التَّعْرِيفَاتِ، علي بن محمد، الجرجاني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر، ابن كثير، دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- التَّمَسُّكُ بِالسُّنَنِ، محمد بن أحمد، الذهبي، النَّاشِرُ الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ.
- تهذيب التَّهْذِيبِ، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط ١ ٢٠٠١ م.
- التَّوْقِيفُ عَلَى مَهَمَّاتِ التَّعَارِيفِ، عبد الرؤوف بن علي، المناوي، عالم الكتب، ١٤١٠ هـ.
- جامع البيان، محمد بن جرير، الطبري، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير ابن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١ ١٤٢٢ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد، القرطبي، دار الكتب المصرية.
- الحسبة على الحاكم ووسائلها في الشريعة الإسلامية، ندوة الحسبة.
- حكم المظاهرات في الإسلام، أحمد سليمان أيوب.
- حكم المظاهرات والإضرابات، نعمان بن عبدالكريم، الوتر.
- الحكم على الشيء فرع عن تصوره، محمد أمان، جامي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٥٥.
- حلية الأولياء، أحمد بن عبدالله، الأصبهاني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر، البغدادي، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية لعلماء نجد الأعلام، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط ٦ ١٤١٧ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- دلائل النبوة، أحمد بن الحسين، البيهقي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
- دور الاجتهاد في تغيير الفتوى، عامر بن عيسى، اللهوه.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين، الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ ١٤١٥هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين، الألباني، دار المعارف-الرياض، ط ١ ١٤١٢هـ.
- السُّنَّة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة بتخريج السُّنَّة بقلم محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، أبو داود، المكتبة العصرية.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى، الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي-مصر، ط ٢ ١٣٩٥هـ.
- السنن الكبرى للبيهقي أحمد بن الحسين أبي بكر، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط ٣ ١٤٢٤هـ.
- السُّنن الكبرى، أحمد بن شعيب، النسائي، مؤسسة الرسالة.
- السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- العربيّة السّعوديّة، ط ١٤١٨ هـ.
- سير أعلام النُّبلاء، محمد بن أحمد، الذهبي، مؤسسة الرسالة.
- السَّيْلُ الْجَزَّارُ، محمد بن علي، الشوكاني، دار ابن حزم.
- شرح العقيدة الطحاويّة، محمد بن علاء الدين، ابن أبي العز، دار السلام، ١٤٢٦ هـ.
- شعب الإيمان تصنيف أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١٤٢٣ هـ.
- الصَّحاح، إسماعيل بن حماد، الجوهري، دار العلم للملايين.
- صحيح أشراط السّاعة، عصام موسى، دار ابن حزم، ١٤٢٤ هـ.
- صحيح الجامع الصّغير، محمد ناصر الدين، الألباني، المكتب الإسلامي.
- ضعيف الجامع الصّغير وزيادته تأليف محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي.
- ضوابط المظاهرات، أنس بن مصطفى، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول.
- طلبة الطلبة، عمر بن أحمد، النسفي، المطبعة العامرة، ١٣١١ هـ.
- عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين تأليف أكرم ضياء العمري، مكتبة العبيكان.
- عون المعبود ومعه حاشية ابن القيم تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- غياث الأُمَم في التياث الظُّلَم لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين، تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط ٢ ١٤٠١ هـ.
- فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء، جمع أحمد الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية.
- فتح الباري، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.
- فتح القدير، محمد بن علي، الشوكاني، دار ابن كثير، ١٤١٤ هـ.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي تأليف محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، تحقيق علي حسين، مكتبة السُّنَّة-مصر، ط ١ ١٤٢٤ هـ.
- الفتن، نعيم بن حماد، المروزي، مكتبة التوحيد، ١٤١٢ هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم، ابن منظور، دار صادر، ١٤١٤ هـ.
- مجمع الزوائد تصنيف نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي-القاهرة، ١٤١٤ هـ.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلـيم، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- مجموع فتاوى ابن باز، عبدالعزيز بن عبد الله، ابن باز.
- المحررّ الوجيز، عبد الحقّ بن غالب، ابن عطية، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ.
- مختار الصَّحاح، محمد بن أبي بكر، الرازي، المكتبة العصرية، ١٤٢٠ هـ.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- مسائل الإمام أحمد، سليمان بن الأشعث، أبوداود، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ.
- المستدرک علی الصحیحین تصنیف الحاکم محمد بن عبد الله، تحقیق محمد عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة بیروت، ط ١٤١١هـ.
- المسند الصحیح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ تصنیف مسلم بن الحجاج بن مسلم القشیري النیسابوري، تحقیق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بیروت- لبنان.
- المسند، أحمد بن حنبل، الشيباني، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- مصباح الزُّجاجة، أحمد بن أبي بكر، البوصيري، تحقیق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بیروت، ط ١٤٠٣هـ.
- مظاهر التَّشْبُه بِالكَفَّار فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، أشرف بن عبد الحميد، بارقعان.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد، الطبراني، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة.
- معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي، دار النفائس، ١٤٠٥هـ.
- المغني، عبد الله بن أحمد، ابن قدامة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- مقاييس اللُّغة، أحمد بن فارس، القزويني، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- المنتقى من منهاج الاعتدال، محمد بن أحمد، الذهبي.

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

- المنهـاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج تـأليف أبي زكريـا يحيى ابن شرف النـوويّ، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، ط ١٣٩٢ هـ.
- التّبوات، أحمد بن عبد الحلـيم، ابن تيمية، أضواء السلف، ١٤٢٠ هـ.
- التّقض على مجوزي المظاهرات، عبدالعزيز بن محمد، السعيد، دار السنة، ١٤٣٢ هـ.
- النونية، محمد بن أبي بكر، ابن القيم، مكتبة ابن تيمية.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدّمة البحث
٨	خطة البحث
٨	التمهيد، وفيه أربعة مطالب:
	المطلب الأول: وجوب السّمع والطّاعة لوليّ الأمر في
١٠	غير معصية
٨٢	المطلب الثاني: تعريف المظاهرات لغة واصطلاحاً
٢٣	المطلب الثالث: في الألفاظ ذات الصّلة
٢٣	المسيرة
٢٣	الاعتصام
٣٣	المهرجانات
٤٣	الإضراب
٤٣	وسائل الاحتجاج والتّغيير
٦٣	العصيان المدني
	المطلب الرابع: علاقة المظاهرات بعمل الخوارج وعمل
٣٨	البغاة

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْعَصِيَانِ

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: التكييف الفقهي للمظاهرات	٤٠
الخوارج القعدية أخطر فرق الخوارج	٤٤
المبحث الثاني: حكم المظاهرات	٤٩
المطلب الأول: الحكم الشرعي للمظاهرات عند أهل السنة والجماعة	٤٩
المطلب الثاني: أدلة المانعين للمظاهرات	٥٠
المطلب الثالث: شبهات المخالفين لأهل السنة	٦٠
المبحث الثالث: البدائل الإسلامية عن المظاهرات ونحوها من وسائل الضغط والتغيير المعاصرة	٧١
الاستغفار والتوبة	٧٢
الاستقامة والتقوى	٧٣
الدعاء لولاة الأمور بالصّلاح	٧٤
النصيحة للحكام سراً وبحكمة	٧٥
تأليف الكتب في أحكام الملوك وآدابهم	٧٥
تأسيس قنوات وإذاعات ومواقع خاصة بالإنترنت	٧٥
الدعوة إلى الله	٧٥
التحلي بمكارم الأخلاق	٧٦
تنظيم جلسات ولقاءات بين العلماء وأهل الرأي والمشورة وبيد الحكام	٧٦

التَّبَيَانُ لِحُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَصِيَانِ

الصفحة	الموضوع
٧٧	الخاتمة
٨٠	فهرس الآيات
٨٢	فهرس الاحاديث
٨٥	فهرس المصادر والمراجع
٩٣	فهرس الموضوعات



